



مجلة الدراسات الإيرانية

دراسات وأبحاث علمية متخصصة

مجلة علمية ربع سنوية محكمة تصدر باللغتين العربية والإنجليزية

السنة الأولى - العدد الأول - ديسمبر ٢٠١٦



مركز الخليج العربي
للدراسات الإيرانية
AGCIS

www.arabiangcis.org

الجيوپوليتيك الشيعي.. الواقع والمستقبل

د.عبد الرؤف مصطفى الغنيمي

باحث سياسي - مركز الخليج العربي للدراسات الإيرانية

د.محمد بن صقر السلمي

رئيس مركز الخليج العربي للدراسات الإيرانية

مقدمة

تشير قراءة الواقع واستقراء التاريخ إلى أن الوحدات الدُولية ذات التوجهات التوسعية عادةً ما تلجأ إلى حزمة من الآليات المرحلية لتنفيذ استراتيجياتها التي صاغها صناع قرارها وفق مجالاتها الحيوية في المحيطين الإقليمي والدولي معاً لتحقيق الأهداف المرجوة، بيد أن صنّاع قرار الجمهورية الإيرانية كوحدة دُولية بين هذه الوحدات، أعادوا بعد الثورة عام ١٩٧٩ إحياء ما اصطلح رواد علم السياسة والجغرافيا السياسية على تسميته بـ«الجيوپوليتيك الشيعي»، كآلية أو كمنظرة جيو-سياسية لتنفيذ الاستراتيجية العليا المتمثلة في إنجاز البناء الإمبراطوري المزعوم.

ومن ثم تلقى هذه الدراسة الضوء على واقع ومستقبل «الجيوپوليتيك الشيعي» كآلية لتنفيذ الاستراتيجية الإيرانية العليا منذ عام ١٩٧٩، وتحديدًا فترة صعوده منذ عام ٢٠٠٣، عام سقوط العراق، بتحديد مجالاته الحيوية وأغراضه السياسية خارج نطاق الدُولة الإيرانية في الدائرتين الإقليمية والدولية، لتحليل علمي ومنهجي سليم للمخططات والمطامع الإيرانية وآلياتها لاستهداف المنطقة العربية وغيرها من المناطق ذات الأولوية في الاستراتيجية الإيرانية، ثم تحليل دوافع تحول القيادات الإيرانية من السهر على تصدير الثورة ونظرية أم القرى إلى رؤية نظرية جيو-سياسية لتنفيذ الاستراتيجية الإيرانية والآليات التي يستخدمها هؤلاء القادة، رغبة منهم في إنجاح المشروع الشيعي والسيطرة على الدُول الواقعة في نطاق مجالها الحيوي ذي الأولوية.

وتسعي هذه الدراسة للإجابة عن تساؤل رئيسي مفاده: ما مصير ومستقبل الجيوپوليتيک الشّيعي في ظلّ التحوّلات الخطيرة والأزمات الممتدّة والتحالفات الجديدة التي تشهدها منطقتنا في الوقت الراهن؟ وهل سيترتب على الجيوپوليتيک الشّيعي حال استمراره في المنطقه ظهور نظريات مضادّة أو جيوپوليتيک مضادّ للجيوپوليتيک الشّيعي لكون هذه الدوّلة فارسيّة في محيط سُني، إيرانيّة في محيط عربي؟ وهل تسعى إيران لإلغاء الحدود بين الدّول ذات الأقليّات الشّيعيّة المتماسّة جغرافياً؟ وهل تمتلك إيران القدرات والأدوات الكافية لتمير الجيوپوليتيک الشّيعي في تلك المنطقه المضطربة أمنياً المشرذمة سياسياً؟ وكيف صارت الدّول المستهدفة بعد النظرة الجيو-سياسيّة للدولة الإيرانيّة؟ وهل ستتوقف إيران عن مشروعاتها التوسّعيّة في الإقليم والعالم إذا ما تبدّلت التحالفات الإقليميّة والدّوليّة، أم إنها دولة من طراز «سوبر» ستستمر في مشروعاتها التوسّعيّة وتنتشر الفوضى وعدم الاستقرار السّياسي في الدّول المستهدفة؟ واعتمدت هذه الدراسة منهج «دراسة الحالة» لكونه يركّز على ظاهرة أو حالة ما قائمة ضمن سياق وأطر الواقع بجمع المعلومات عنها وتحليلها من خلال معرفة فلسفتها وركائزها وسماتها وأدواتها ومدى تنفيذها في الواقع للوقوف على واقعها واستشراف مستقبلها، ويفضّل استخدامه عند الرغبة في دراسة حالة، سياسيّة كانت أو جيو-سياسيّة أو غيرهما، تحتوي على عديد من العوامل والمتغيرات المرتبطة، وحينما تكون هذه العوامل وتلك المتغيرات رغم تعقيدها يمكن ملاحظتها فإن منهج دراسة الحالة يكون مناسباً للاستخدام، وهو ما ينطبق على الدراسة الماثلة بين أيدينا بتركيزها على «الجيوپوليتيک الشّيعي» آليّة أو ظاهرة، ومن ثم لا بد من بيان سماتها ومرتكزاتها ومجالاتها الحيوية ودوافعها وآليّات تنفيذها لتقييمها وتحليلها تحليلاً علمياً منطقيّاً سليماً، وبيان عوامل قوتها ونقاط استشراف مستقبلها وفقاً لهذا المنهج.

وفي ضوء المنهج المستخدم يمكن تقسيم الدراسة إلى ستة أجزاء: يتناول (الأول) مقارنة نظرية للجيوپوليتيک عمومًا، وهل بين الجغرافية السّياسيّة والجيوپوليتيک فرق أم هما متطابقان، بالإضافة إلى المفاهيم الأخرى المرتبطة به كمفهوم الحدود الشفافة والمجال الحيوي والمصدّات الجغرافية. ويعرض (الثاني) لمعنى ومرتكزات الجيوپوليتيک

الشيعي. ويحلل (الثالث) المجالات الحيوية للجيوپوليتيك الشيعي. ويتطرق (الرابع) إلى دوافع التحول نحو الجيوپوليتيك الشيعي في الاستراتيجية الإيرانية بعد فشل مبدأ تصدير الثورة ونظرية أم القرى في التطبيق. ويستعرض (الخامس) بالتحليل آليات وأدوات التحول نحو الجيوپوليتيك الشيعي في الاستراتيجية الإيرانية كالتشيع الناعم وتسييس التشيع والتشيع الخشن، ثم إدماج الميليشيات الشيعية في أنظمة الحكم بالدول المستهدفة. ويقدم (السادس) والأخير تقييماً موضوعياً للجيوپوليتيك الشيعي.

أولاً- مقارنة نظرية للجيوپوليتيك Geopolitics:

بدايةً يُعنى «الجيوپوليتيك Geopolitics» أو الجيو-سياسية بدراسة تأثير السلوك السياسي لصناع القرار في وحدة دولية ما، في زحزحة وتغيير الأبعاد الجغرافية (حدود المكان) لتلك الدولة تجاه الوحدات الدولية الأخرى، إلى حيث تقف مصالحها، والبحث عن الاحتياجات التي تتطلبها هذه الدولة لتنمو وتمتد إلى ما وراء الحدود، وبعبارة أخرى تُعنى الجيوپوليتيك بالسياسة المتعلقة بـ«السيطرة على الأرض» وبسط نفوذ الدولة في أي مكان تستطيع الوصول إليه، فالنظرية الجيو-سياسية لدى دولة ما على المستوى الإقليمي أو الدولي تتعلق برغبتها في أن تكون لاعباً فاعلاً ومؤثراً في أوسع مساحة ممكنة في حدود أهدافها وطموحاتها(١).

وبينما لم يفرّق بعض الأدبيات المتخصصة بين «الجيوپوليتيك» و«الجغرافيا السياسية» كمفهوم واحد يعكس علاقة تأثير وتأثر بين الجغرافيا والسياسة عموماً، تناولهما بعض الأدبيات الأخرى كمفهومين متضادين تماماً «Political geography» و«Geopolitics» من منطلق أن الجغرافيا السياسية تهتم بـ«دراسة الحقائق الجغرافية»-المساحة والموارد الطبيعية كالنّفط والغاز واليورانيوم والأنهار والممرات والمضايق- المتاحة للدولة وأثرها على السلوك السياسي الخارجي، بعبارة أخرى هي الطريقة التي تؤثر بها الحقائق الجغرافية على ثقل وموقع ونفوذ الدول داخلياً وخارجياً وحدوث التحوّلات في موازين القوة لعديد من الدول، فمثلاً تحولت بسببها أثينا سابقاً إلى إمبراطورية بحرية، وإسبرطة إلى قوة برية، وفي المقابل دخلت بسببها دول عديدة صراعات وحروباً طويلة على مر التاريخ، ولا تزال حتى وقتنا

الراهن، فلا تزال المنطقة مثلاً بسببها تموج بالصراعات والأزمات الممتدة (٢). أما الجيوبوليتيك فتعنى -وفقاً لتلك الأدبيات- بالعكس تماماً، مما تعنيه الجغرافيا السياسيّة بتركيزها على «أثر السياسة على الجغرافيا»، ومن ثم تشغل الجغرافيا السياسيّة نفسها بالواقع والحقائق، في حين تتركس الجيوبوليتيك أهدافها للمستقبل، وقد بدا واضحاً أنه إذا كان الجغرافيون السياسيون وصنّاع القرار في دولة ما ينظرون إلى الدولة كوحدة استاتيكية لها حدود جغرافية قانونية معترف بها دولياً تلتزم بها وتحميها مع عدم الاعتداء على حدود الدول الأخرى المجاورة في الإقليم (٣)، فإن الجيو-سياسيين يعدونها كائناً عضوياً في حركة متطورة وفق «المجال الحيوي» ينمو ويتمدد، يتغذى على دوافع مذهبيّة أو إمبريالية أو براغمانيّة أو قومية لتعظيم قوة الدولة ومكانتها للوصول إلى تحقيق الأهداف الاستراتيجية وتدشين الدولة «السوبر» إقليمياً ودولياً أو على أقل تقدير تكوين مصدّات جغرافية تُسهم في قوة الدولة وتعزيز الدفاع عنها مستقبلاً، فبسبب النظرة الجيو-سياسيّة لصنّاع القرار تشكّلت الإمبراطوريات والقوى الكبرى في وقت من الأوقات، وبسببها أيضاً اندلعت الصراعات والحروب بين الدول والإمبراطوريات سابقاً، وبسببها تفكّكت الإمبراطوريات والدول الاتّحادية الكبرى أيضاً نتيجة الحروب التي خاضتها بهدف التوسّع والعمق الاستراتيجي، والتي تكلفها أموالاً طائلة للتسليح، ممّا يؤدي إلى تفكّكها في النهاية، ومن ثم تهتم الجيوبوليتيك بما يلي (٤):

١- الحدود الشفافة.

٢- المجال الحيوي.

٣- التمدّد الخارجي.

٤- المصدّات الجغرافية.

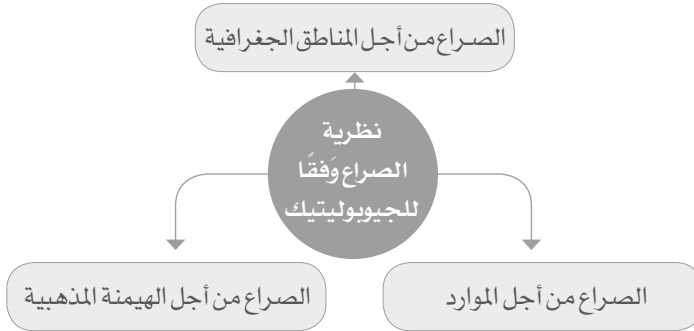


(جدول يوضح الفرق بين الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيك)

الجيوبوليتيك Geopolitics	الجغرافيا السياسية Political geography
تدرس السياسة والقرارات السياسية وأثرها على الجغرافيا.	تدرس الحقائق الجغرافية وأثرها على السياسة.
تهتم بالدولة من ناحية مطالبها وأهدافها على مستوى السياسة الدولية.	تهتم بتحليل بيئة الدولة تحليلاً موضوعياً.
تُعنَى بدراسة الدولة كما يجب أن تكون.	تُعنَى بدراسة الدولة كما هي كائنة.
تُعنَى بالمطالب المكانية للدولة.	هي الأصل الذي تفرعت منه الجيوبوليتيك.

وتقدم الجيوبوليتيك أيضاً مفسراً جوهرياً في النزاعات والصراعات الدائرة مطلع القرن الحادي والعشرين بهدف التوسع والتمدد جغرافياً والسيطرة على الموارد، وهو الدور الذي يؤديه بعض الدول في الوقت الراهن في منطقة الشرق الأوسط، إيران وروسيا وغيرها من الدول (٥)، ويمكن تحديد ثلاثة مصادر رئيسية للصراع الإقليمي أو الدولي وفقاً للجيوبوليتيك:

- ١- الصراع من أجل السيطرة على المناطق الجغرافية.
- ٢- الصراع من أجل السيطرة على الموارد.
- ٣- الصراع من أجل الهيمنة الأيديولوجية والمذهبية.



وهكذا، فإن التفكير الجيو-سياسي بالنسبة إلى أي دولة قد يكون إما بدوافع أيديولوجية وإما بدوافع مذهبية، كما قد يكون بدوافع قومية عنصرية كالنازية والفاشية والصهيونية، وقد يكون بدوافع استعمارية نفعية كالرأسمالية، وعليه يكون الصراع الدولي على

النُفوذ والتوسُّع والسيطرة على الأرض، والتأثير في العَلاقات الدُولِيَّة نتيجة تأييد دول ومعارضة دول أخرى للتوسع والسيطرة على حساب أمنها ومصالحها، ودفاع الدُول عن مصالحها ومجالاتها الحيوية، ومحاولة فرض الدُول سيطرتها وهيمنتها على دول أخرى، وما شابه ذلك من أعمال، تكون من الحالة الجيو-سياسية (٦).

ثانياً- معنى ومرتكزات الجيوپوليتيك الشيعي:

١- المقصود بالجيوپوليتيك الشيعي:

في ضوء المقاربة النظرية السابقة لمفهوم الجيوپوليتيك يمكن القول إن الجيوپوليتيك الشيعي Shiite Geopolitics يُقصد به «الفكر السياسي التوسعي الشيعي إلى ما وراء الحدود الإيرانية أو إلى حيث تقف المصالح الإيرانية وفقاً لمجالها الحيوي للسيطرة على الأرض والمساحة التي تليق بالدولة الإيرانية أو لتكوين مصدات جغرافية خارج حدود الدولة رويداً رويداً ترتبط بالدولة الإيرانية لتحقيق الهدف النهائي المرجو من التوسُّع، وفقاً لاستراتيجيات ومخططات صانعي قرار تلك الدولة باعتبار أن الدولة الإيرانية هي قائدة مشروع الجيوپوليتيك منذ انتصار الثورة ١٩٧٩» (٧).

وارتباطاً بما سبق، فإن الجيوپوليتيك الشيعي يتمحور حول مُجمل السياسات الإيرانية ضمن نطاق المجال الحيوي للدولة الإيرانية من خلال استراتيجية مذهبية/تاريخية/براغماتية أعدها صناع قرار مُدركون، تحدّد «المجال الحيوي» للدولة الإيرانية وتُعلي من مبدأ «الحدود الشفافة» للتمتدُّ الجغرافي إلى حيث تقف المصالح الإيرانية مع إعطاء أولوية للدول المستهدفة لتكوين الحزام الشيعي، وعادةً ما تقع تلك الدول في المجال الحيوي الأول لإيران، على أن يتم ذلك من خلال: التَّشيع الناعم لدعم وتعزيز التَّشيع في الدول المستهدفة التي بها أعداد قليلة من الشيعة، أو تسييس وعسكرة وإدماج التَّشيع في الأنظمة الحاكمة في الدول المستهدفة التي بها تجمُّعات شيعية يُعتدُّ بها في تغيير المعادلة السياسية كالعراق وسوريا ولبنان واليمن، ومن ثم تشكيل قوى وأذرع تابعة للنظام الإيراني من ضفاف البحر الأبيض المتوسط شمالاً إلى بحر العرب جنوباً، مروراً بالضفة الغربية للخليج العربي (٨).

ويشير مصطلح الحدود الشفافة إلى أن «حدود الدُول أصبحت ممتدة إلى حيث تقف مصالحها»، ومن ثمَّ فوجود الدُولَة على أراضي دول أخرى، وفرض سياساتها وتحكُّمها في مِلَفَّات دول تبدو مستقلة في الشكل، إذ تظلُّ الدُول نظرياً كاملة السيادة ومستقلة، وهو ما بات أمراً مألوفاً. لننظر مثلاً إلى الحضور الإيراني في المِلَفَّات الإقليمية وأمريكا اللاتينية أو القارة الإفريقية، رغم بعد المسافات والحدود الجغرافية، والحضور الروسي والأمريكي والصيني في المِلَفِّ السوري، أو الحضور الأمريكي في آسيا الوسطى أو في شرق آسيا، أو لننظر إلى مناقشة الكونغرس الأمريكي في عديد من المرات لحقوق الإنسان أو المرأة في بعض الدول، إلخ، لنعرف معنى الحدود الشفافة (٩).

وبمطالعة الأدبيات الإيرانية التي تناولت الجيوپوليتيك الشيعي بالدراسة والتحليل يتبين أن الإيرانيين يفرِّقون بين الجيوپوليتيك الشيعي والهلالي الشيعي، مُقَرِّين بالأول رافضين الثاني باعتباره شيطنة -وَقَفَّاً لتلك الأدبيات- من نتاج ما يُسمَّى بـ«أعداء الثورة الإيرانية»، ويعكس ذلك مثلاً تأكيد أستاذ العلاقات الدُولِيَّة الإيراني دياكو حسيني في مقالة له نُشرت عام ٢٠١٤ في معرض تعريف الجيوپوليتيك الشيعي، وجود استنتاجين مرتبطين بالمفهوم، هما:

الأول أنه لا يتمشى والسياسة الخارجية الإيرانية لكونه مناقضاً لمفهوم الوحدة الإسلامية وَقَفَّاً للفكر الإيراني، أعدّه من يُسمَّون أعداء الثورة الإيرانية، بخاصة الولايات المتحدة، وهو «أن إيران كمرکز للشيعَة بدأت في إثارة شيعَة المنطقة لإعادة النهوض للاستفادة منهم كأداة بحيث تتماس مع مفهوم الهلال الشيعي الذي يبدأ امتداده -وَقَفَّاً للأدبيات الإيرانية- من جبل عامل جنوبي لبنان وبعد بلاد ما وراء النهر وسواحل الخليج العربي، بخاصة المناطق النقطية شرقي السُّعُودِيَّة والهضبة الإيرانية، حتى قلب جبال خراسان الكبرى» (١٠)، أي يمتدُّ الهلال الشيعي الذي طرحه مستشار الأمن القومي الأمريكي خلال الفترة ١٩٧٧-١٩٨١ زبغنيو بري جينسكي وملك الأردن عبد الله الثاني، من لبنان التي يتحكم فيها حزب الله الشيعي المؤتمر بأمر إيران، مروراً بسوريا التي يحكمها نظام علوي يتعامل مع إيران كموكِّل له في سوريا وأنها جبل الإنقاذ له، فالعراق الذي يحكمه حيدر العبادي الموالي لإيران، فالخليج



هلال الزبيدي، الهلال الشيعي إلى أين؟

المصدر: شبكة أخبار العراق

العَرَبِيَّ"، من ثم يفسّر الجيوبوليتيك الشيعيّ
بالهلال الشيعيّ لتترجم أهل الشيعة مقابل
أهل السنة الذين لا يميلون إلى إعادة نهوض
الشيعة في العراق ولبنان والبحرين، وكل ذلك
بههدف نشر ظاهرة «إيران فوييا»، فمفهوم
الهلال الشيعيّ وَفَقًا لتلك الأدبيّات بعيد عن
الفكر الإيرانيّ.

الثاني أنه يتماشى -على حدّ قوله- مع السياسة الإيرانية، وهو «أن الشيعة تأثراً
بالعوامل والمفاهيم التي رافقت الثورة الإيرانية ١٩٧٩ لإعادة نهوض الهوية يسعون
لإحياء حقوق مواطنهم وإعادة تصميم الأنظمة الحاكمة في الدول الموجودين بها وفقاً
لمفاهيم التشيع، مثل العدالة والنضال ضدّ الظلم ونصرة المستضعفين، وهذه المفاهيم
تتماس مع القيم العالميّة والمبادئ الديمقراطية»، ومن ثم فالجيوپوليتيك الشيعيّ يجمع
دول العالم الإسلاميّ كافةً والعمل على وحدة المسلمين، وفي سياقه تدعم إيران جماعات
سنيّة مثل حركة حماس «التي تعارض الظلم والاستبداد وتقاوم عودة الأراضي المحتلة»،
فبنية الجيوبوليتيك ليست الدوّلة، وإنما الهوية، وهذا التفسير يختلف عن التعريف
الأول الذي طرحه من يسمّون أعداء الثورة الإيرانية (١١).

وقد مر الجيوبوليتيك الشيعيّ وفقاً للأدبيّات الإيرانية بثلاث مراحل أساسية:

الأولى: ضعف الجيوبوليتيك الشيعيّ (منذ القرن التاسع عشر حتى الثورة
الإيرانيّة (١٩٧٩).

الثانية: إحياء الجيوبوليتيك الشيعيّ (من الثورة الإيرانية ١٩٧٩ حتى ٢٠٠٣ تاريخ
سقوط العراق).

الثالثة: صعود الجيوبوليتيك الشيعيّ (من ٢٠٠٣ حتى الآن) عقب سقوط صدام حسين
في العراق ٢٠٠٣ ورفع الضغط عن شيعة هذه الدوّلة الذين يشكّلون ثلثي سكانها،
مما أوجد فرصة للشيعة في أن يفكروا في رفع ظلم الماضي ضدّ المجتمع الشيعيّ،
وهو ما انعكس إيجاباً على شيعة المنطقة بالكامل، على نحو أدّى إلى توسّع النفوذ

الإقليمي لإيران بعد سقوط صدام، وزيادة مطالب الشيعة في دول مجلس التعاون الخليجي تحت تأثير وضع العراق (١٢).

من ثم يبدو في وجهة النظر الإيرانية أن مفهوم الجيو-سياسية الشيعية هو واقع جغرافي، لكن فكرة الهلال الشيعي هي مشروع موجه من ناحية أيديولوجيا الدول المعادية لإيران والحكام السنة في المنطقة، من أجل ضمان بقاء حكمهم، ومن ناحية أخرى أداة لنفوذ وحضور الولايات المتحدة وحلفائها في منطقة الشرق الأوسط (١٣)، ومن ثم وفر الجيوپوليتيك الشيعي لإيران الفرص التالية:

- تنامي الدور الإيراني في القضايا العربية.
- تنامي النفوذ الإيراني تجاه الحركات الفلسطينية.
- زيادة قوة الشيعة في المنطقة ونفوذهم لمواجهة السياسات الأمريكية في المنطقة.
- إعادة طرح الدور الإقليمي لإيران في قالب أنها قوة إقليمية.
- دعم الشعوب المظلومة في المنطقة (١٤).

وتتقد الأدبيات ذاتها فكرة الهلال الشيعي بذكرها أن «حديث الملك عبد الله الثاني عن هلال شيعي يستحوذ على أكبر مصادر الوقود الأحفوري في العالم - من مضيق هرمز حتى بحر الخزر - يريد أن يدمر إسرائيل عن طريق التوسع الإيراني ودعم توسيع العمليات الميدانية لحماس وحزب الله، هذا أمر غير واقعي الهدف منه تعزيز تقارب الدول العربية مع الولايات المتحدة والدول الأوروبية للضغط على إيران من ناحية والوقوف أمام موجة المطالبة بالحريّات في الدول العربية من ناحية أخرى (١٥)، وقد تسبب مصطلح «الهلال الشيعي» من وجهة نظر الأدبيات الإيرانية في ما يلي:

- زيادة الخلافات المذهبية بين الشيعة والسنة في المنطقة.
- انحراف ما يُسمى «ثورات الربيع العربي» على يد الحكام السنة في المنطقة.
- توتر العلاقات بين إيران وبعض دول المنطقة.
- ترويج ثقافة «إيران فوبيا» و«شيعة فوبيا» في المنطقة.
- زيادة منافسة الدول العربية بالمنطقة في التسليح.
- إضعاف الوحدة الوطنية بين الشيعة والسنة داخل الحدود الجغرافية الإيرانية.

من ثم ينبغي القول إن الهلال الشيعي -وفق الأدبيات الإيرانية- هو أداة، يمكن للولايات المتحدة وحلفائها الإقليميين على أثر التمسك بها تحقيق أهدافهم، مثل الحضور القوي للولايات المتحدة في المنطقة، وبيع الغرب الأسلحة العسكرية للدول العربية بالمنطقة، وتقليل الضغوط الإقليمية على إسرائيل، والضغط على إيران في هيئة عقوبات. في حين تنظر إيران إلى قضايا العالم الإسلامي في إطار الوحدة الإسلامية. وفي إطار إثبات الاختلاف بين الجيوبوليتيك الشيعي والهلال الشيعي يمكن الإشارة إلى أهم هذه النقاط:

• الجيوبوليتيك الشيعي أمر واقعي وأثر جغرافياً للدول الشيعية بمنطقة الشرق الأوسط، في حين أن الهلال الشيعي أمر أيديولوجي وبنية فكرية للغرب وحلفائهم الإقليميين في الشرق الأوسط.

• الجيوبوليتيك الشيعي انسجام واستقرار، في حين أن الهلال الشيعي أمر مؤقت.

• التقارب في الجيوبوليتيك الشيعي أمر واقعي، أما في الهلال الشيعي فخيالي (١٦).

ولكن في ضوء المقاربة النظرية ومفهوم الجيوبوليتيك الذي يُعَلِي من مسألة الحدود الشفافة فإن محاولات الأدبيات الإيرانية إخفاء حقيقة أن ما تعترف به من أن (الجيوبوليتيك الشيعي) سيؤدي بشكل مباشر إلى ما يسمى بـ«الهلال الشيعي» في ظل مفاهيم الثورة الإيرانية القائمة على تصدير الثورة ونصرة المستضعفين، حسب زعمها، بات أمراً غير واقعي، وأن الجانب الإيراني يتملص من حقيقة المشروع الذي يعمل عليه ويتجه نحو تبريرات تعزف على وتر الأمة الإسلامية ومجابهة الظلم والطغيان والصهيو-أمريكية، في حين لا يُخفي ذلك على أرض الواقع توجهات النظام الإيراني ومشروعه السياسي والتوسعي عبر بوابة الأقليات الشيعية.

٢- ركائز الجيوبوليتيك الشيعي:

ركائز الجيوبوليتيك الشيعي				
الوزن النسبي	توافر العنصر المذهبي	غياب الدور الأمريكي.	بروز فاعلين دوليين	عنصر الإدراك لدى
للدولة المركزية (إيران).	في الدول المستهدفة.		جدد حلفاء لإيران.	صانع القرار الإيراني.

كان التفكير الاستراتيجي لا يستوي لصانعي القرار الإيراني في تطبيق النظرية الجيو-سياسية لتحقيق أهدافهم التوسعية دون توافر مرتكزات معينة للجيوپوليتيك الشيعي كما يشترط الجيو-سياسيون في تطبيق النظرية على الواقع الملموس لتحقيق أغراضها، فإذا ما نظرنا إلى الجيوپوليتيك الشيعي فنسجد له مرتكزات على النحو التالي:

أ- الوزن النسبي للدولة المركزية (إيران) بامتلاكها قدرًا لا يُستهان به من معدّل القوة الشاملة «Total Power» المادية وغير المادية، وأهمّها الموقع الجغرافي والكتلة البرية الواسعة والبحرية الممتدة على الخليج العربيّ وبحر عمان، وامتلاكها مضيق هرمز المشرف عليهما، وقوتها الاقتصادية بما في ذلك ثرواتها الطبيعية بامتلاكها احتياطيًا نفطيًا يُقدَّر بـ ١٥٨,٤٠٠ مليار برميل (تقديرات «أوبك») جعلها في المرتبة الرابعة عالميًا بعد فنزويلا والسعودية وكندا، وقوتها العسكرية التقليدية وفوق التقليدية، وقوتها الناعمة، وهذه مرتكزات رئيسية لتفعيل التمديد المذهبي في المحيط السنيّ ولتحقيق الاستراتيجية الإيرانية، كما هو حال الولايات المتحدة في الاستراتيجية الرأسمالية وروسيا في الاستراتيجية الشيوعية، إلخ (١٧).

وتشغل إيران مكانة بارزة في المعادلة الإقليمية والدولية وفقًا لنظرية قلب الأرض «heartLand» التي تنصّ في أحد عناصرها على أن من يسيطر على مناطق الساحل، يسيطر على مناطق الظهير، ومن ثمّ على قلب العالم. فالأهمية الأصلية هي لسواحل الخليج العربيّ وخليج عمان وبحر العرب، ومن ثمّ كانت أهمية منطقة الظهير الإيرانية (١٨). وإذا كانت إيران حققت نجاحات في فرض إرادتها على مضيق هرمز، وهو منفذ الخليج العربيّ الجنوبي، فإن طموحاتها تصل إلى السيطرة على منفذ الشمالي، وهو نهر شط العرب الذي يبلغ طوله نحو ٢٠٠-٢٠٤ كيلومترات من بدايته في القرنة إلى مصبه في الخليج في رأس البيشة جنوب الفاو، أما عرضه فمتفاوت، فهو عند المصب يبلغ أكثر من كيلومترين، في حين يبلغ عند البصرة نحو كيلومتر واحد (١٩).

ب- التركيبة المذهبية للدول الحيوية المستهدفة التي تشمل أعدادًا من الشيعة التابعين للمرجعيّات الإيرانية أو المتعاطفين معها، وتُعتبر الإثنا عشرية هي الطائفة الكبرى،

وتليها الإسماعيلية، ثم الزيدية بنسب صغيرة. ويتراوح عدد الشيعة في العالم بين ١٥٠-٢٠٠ مليون نسمة، بنسبة ١٠-١٣٪ من إجمالي عدد المسلمين في العالم، ويعيش منهم ما بين ١١٥-١٣٥ مليوناً في قارة آسيا بما يعادل نحو ثلاثة أرباع عدد الشيعة الكلي، ويعيش الربع الباقي في شمال إفريقيا، ويتراوح عددهم بين ٣٥ و ٤٠ مليون نسمة^(٢٠)، ويتركز معظم الشيعة -نحو ٦٨-٨٠٪- في أربع دول: إيران (٦٦-٧٠ مليوناً)، وباكستان والهند والعراق (قرابة ٩٠ مليون نسمة)، ويتركز وجود الشيعة الإثنا عشرية بنسبة كبيرة في إيران والعراق وأذربيجان والبحرين، وبنسبة مهمة في كل من الكويت ولبنان، وفي مناطق عدة كالتطيف والأحساء والمدينة المنورة في المملكة السعودية، وفي مسقط والباطنة في سلطنة عمان، وباقي دول الخليج العربي وباكستان والهند وفي دول آسيا الوسطى، ويعيش الشيعة الإسماعيلية في نجران في السعودية والهند، أما الشيعة الزيدية فيتركزون في اليمن^(٢١).

ت- غياب الدور الأمريكي مقابل بروز فاعلين جدد حلفاء لإيران على الساحة العالمية خلال فترة حكم الرئيس الأمريكي باراك أوباما (من بداية ٢٠٠٩ إلى نهاية ٢٠١٦) وضعف الهيمنة الكونية لواشنطن على توجيه السياسات في الشرق الأوسط وفي بقية مناطق العالم التي تشهد صراعات قياساً إلى ما كان يسود في الماضي بعد انتهاء الحرب الباردة وزوال القطبية الثنائية، فلم تعد الولايات المتحدة الآن هي اللاعب الرئيسي الذي يرسم مستقبل السياسة العالمية والمنطقة العربية ويعمل على ترتيب أوضاعها خدمة لمصالحها الإمبريالية، ولم تعد أيضاً وحدها القادرة على تسوية صراعات المنطقة، مقابل بروز أقطاب دولية حليفة لإيران تسعى للعب دور أكبر في الساحة الدولية عمومًا والشرق أوسطية خصوصًا، وروسيا الاتحادية -الحليف القوي لإيران- بشكل أخص، بموقعها الجغرافي في شرق أوروبا وعلى تخوم قارة آسيا وبتعدادها البشري وتاريخها الحضاري وغناها بالنفط والغاز وإرث الاتحاد السوفيتي السابق في المقدرة العسكرية النووية، وأيضاً العملاق الصيني -الحليف الثاني لإيران وروسيا- صاحب الاقتصاد الثاني عالمياً، ثم فرنسا وتركيا، وقد انعكس ذلك إيجاباً على النظرة الجيو-سياسية الإيرانية^(٢٢).

ث - وأخيراً توافر عنصر الإدراك perception لدى صانع القرار الإيراني بمقدّرات الدوّلة القومية الماديّة وغير الماديّة وحدود الدور الإيراني والظرف الإقليمي والدوّليّ الذي يُتيح لإيران دوراً فعّالاً ومؤثراً مكنها من المُضيّ في تنفيذ استراتيجيّتها ومخطّطاتها التوسّعيّة على حساب الدّول الكائنة في الدائرتين الإقليميّة والدوّليّة، مع إعطاء الأولوية للدائرة الإقليميّة حيث استغلّت إيران «سوء الإدراك» لدى بعض صانعي القرار في الدّول العربيّة لتعزيز دورها رغم امتلاك الدّول العربيّة موقعاً استراتيجياً وموارد نفطية هائلة، فقد تمتلك دولة ما قدرات ماديّة وغير ماديّة، ولكن ليس بالضرورة أن تكون لديها القدرة أو الرغبة في تحقيق سياسة خارجيّة فعّالة، وفي بعض الأحيان قد لا تمتلك الدوّلة إلاً قدرًا محدودًا من تلك القدرات، ولكنها قد تحقّق أهدافًا سياسيّة تفوق قدراتها إذا ما توافر لدى قائدها السّياسيّ عنصر الإدراك (٢٣).

ثالثاً- المجالات الحيوية للجيوپوليتيك الشيعي:



التحرير تشر خريطة اكتمال البدر الشيعي في الخليج العربي. المصدر: موقع التحرير

معلوم أن لأي نظرية جيو-سياسيّة مجالات حيوية يحددها صنّاع القرار ذوو النظرة الجيو-سياسيّة في دولة من الدّول تجاه محيطها الإقليمي والدوّليّ، ولهذا السياق ثلاثة مجالات حيوية -هي الدّول والمناطق المستهدفة- لمرحلة صعود الجيوپوليتيك

الشّيعيّ وفّقاً لـ«الخطة التنموية الإيرانيّة الخامسة» لعام ٢٠٠٣ ضمن إطار ميثاق أفق العشرين عامًا (الأفق العشريني) لتحويل إيران بحلول عام ٢٠٢٥ « إلى المركز الأوّل إقليمياً، وذلك على النحو التالي:

• **المجال الحيوي الأوّل:** الأكثر أهميّة لإيران المتمثّل في مجموعة من الدّول القريبة جغرافياً وذات العنصر المذهبيّ كالعراق وسوريا ولبنان واليمن فالخليج العربيّ، وهي الدّول التي اصطلح على تسميتها في القاموس الإيراني بدول «البدر الشّيعي» (٢٤)، وما حديث مستشار الشؤون الدّوليّة لخامنئي علي أكبر ولايتي عن أن «الساحل الجنوبي لإيران والخليج ومضيق هرمز وعجمان، هي حدودنا الاستراتيجية الأكثر أهميّة

لتكوين البدر الشيعي» إلا دليل على ذلك، ولاستحواذ تلك الدُول على المجال الأول للجيوپوليتيك الشيعي عدة مبررات:

• التركيبة المذهبية لتلك الدُول التي تشتمل على تجمعات شيعية يدين بعضها، تقليدياً أو دينياً أو سياسياً، بالولاء للمرشد الإيراني، وتشير التقديرات إلى أنهم يمثلون ٥٥-٦٠٪ في العراق، و٢٠٪ في سوريا، و٣٠٪ في اليمن، و٢٥-٣٥٪ في لبنان، و٥٥-٦٠٪ في البحرين (٢٥).

• الجوار الجغرافي لتلك الدول، فهذه الدُول تتميز بقربها الجغرافي للدولة الإيرانية ذات الاستراتيجية التوسعية، وتوفر هذه الحقيقة الجغرافية ميزة نسبية يُعَدُّ بها لتنفيذ المشروع الجيو-سياسي، حيث قلة التكاليف في التوسع والتمدد، وتعدد البدائل في تحقيق الأهداف المرجوة من واقع القرب الجغرافي، وتتيح سرعة اتخاذ قرار بعينه إذا تطلب تنفيذ الهدف.

• ليس فقط غياب ما يسمى بـ«المشروع السني» في مواجهة ما يسمى بـ«المشروع الشيعي» على حساب الدُول الواقعة في الإقليم، بل غياب الدُول أو الدُول السنية المركزية القادرة على إحياء وحمل لواء المشروع السني في مواجهة المشروع الشيعي، وهو ما أتاح في المحصلة النهائية وضعا وظرفا ملائما لإيران ومشروعها الشيعي في الوقت الذي تتباين فيه مواقف الدُول الإسلامية والعربية من طبيعة المشروع الشيعي والدور الإيراني في المنطقة، فهناك دول مواجهة للمشروع الإيراني، ودول متحفظة وثالثة مؤيدة وداعمة بطريقة أو بأخرى (٣٦).

• ليس فقط غياب ما يسمى بـ«المشروع العربي» في مواجهة ما يسمى بـ«المشروع الإيراني»، بل غياب الدُول العربية القادرة على إحياء وحمل لواء المشروع العربي (باستثناء المساعي والتحركات السعودية كقواد في إطار التحالف العربي والإسلامي نحو هذا الدور)، مقابل سيادة المشروعات الإقليمية كالمشروع الإيراني، بالإضافة إلى المشروعين الإسرائيلي والتركي، وقد ساءت أوضاع الدُول العربية أكثر وأكثر منذ اندلاع ثورات الربيع العربي مطلع عام ٢٠١١ وتردت أوضاعها الاقتصادية وتشردت مكوناتها السياسية وأصبحت تربة خصبة وملاذاً آمناً للجماعات الإرهابية

(تنظيم القاعدة ثم «داعش»)، وكانت النتيجة الفشل العرَبِيّ في صياغة مشروع عربيّ يحدّد موقف العرب من المشروعات الثلاثة، والارتقاء إلى المصلحة العرَبِيَّة العُلْيَا، التي يقف خلفها المشروع العرَبِيّ، ويتقدم على سواه (٢٧).

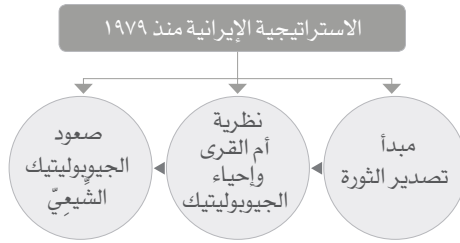
المجال الحيوي الثاني: يشمل دول القوقاز وآسيا الوسطى وشمال غرب آسيا وبحر قزوين، ورغم ما تمثله هذه الدُول من مصدّات أمام الأطماع الرُوسِيَّة التاريخية، مع ما تكتنزه تلك الدُول من موارد وعوائد اقتصادية إضافية، تعمل مع غيرها كخطوط إمداد مَذْهَبِيَّة لصالح المشروع، ولم تعطِ إيران هذا المجال أولوية كالمجال الحيوي الأول لخضوعه للمجال الحيوي لروسيا التي باتت حليفاً لإيران في مَلَفَات المنطقة، بخاصّة المَلَف السوري، على نحو سيؤجّل معه تنفيذ الخطة الإيرانيَّة في هذا المجال مستقبلاً، في حين استخدمت أساليب الاختراق الناعم مستغلّة الاستنفار الرُوسيّ ضدّ الصعود السُنِّيّ في الجمهوريات الإسلاميَّة بعد هزيمتها منه في أفغانستان التي تعتبرها إيران جزءاً تاريخياً منها، فتقدمت بديلاً يهدئ من رَوْع الرُوس، لتعمل إيران ومشروعها ضمن استراتيجيةّ مواجهة مع الإسلام السُنِّيّ صاحب الأرض في الجمهوريات ذات العلاقة سابقاً بالاتّحاد السوفييتي السابق.

المجال الحيوي الثالث: يشمل بقية دول الظهور المَذْهَبِيّ بما فيها مصر والمغرب وتونس، ومن ثمّ يأتي بعدها في الأولوية باقي دول العالم لامتلاك أوراق ضغط متعددة على الساحة الدَوْلِيَّة، بخاصّة في إفريقيا والصين والهند والولايات المتّحدة والدُول الغربيَّة، حيث يستفيد الشّيعة من مناخ الحرية والانفتاح والديمقراطية في تكوين جماعات ضغط تساعد في الحفاظ على المشروع وأدواته، ومن خلال تكوين أقليّات تابعة ولائيّاً لها (٢٨).

رابعاً- عوامل صعود الجيوپوليتيك الشيعي في الاستراتيجية الإيرانيَّة:

جملة من الدوافع والأسباب تقف وراء التحول في آليات تنفيذ الاستراتيجية الإيرانيَّة التوسُّعيَّة التي أعدها صنّاع القرار الإيرانيّ منذ انتصار الثورة الإيرانيَّة ١٩٧٩ لتكريس الزعامة الإيرانيَّة وتدشين الإمبراطورية الفارسيَّة نحو مرحلة صعود الجيوپوليتيك الشيعي، هي:

١- فشل مبدأ تصدير الثورة: نظرياً يُعتبر «مبدأ تصدير الثورة» أحد المبادئ الرئيسيَّة



التي رافقت قيام الثورة الإيرانية ١٩٧٩ ومحددًا أصيلاً ضمن محددات السياسة الخارجية الإيرانية منذ اندلاع الثورة، بالإضافة إلى محددات أخرى تاريخية وبراغماتية، ويُقصد به نشر المذهب الشيعي خارج حدود الدولة الإيرانية والعمل على قيام ثورات مشابهة للثورة الإيرانية في الخارج وقتال حكام المسلمين الراضين ذوي العلاقة مع الشيطان الأكبر، في إشارة إلى الولايات المتحدة، وأن تصبح إيران مركزاً داعماً للدول والجماعات المستضعفة كافة ضد سياسات الدول المتنفذة في العالم، وقد تبين ذلك في حديث المرشد الإيراني السابق الخميني في أحد خطاباته ١١/٢/١٩٨٠: «سنصدر ثورتنا إلى كل دول العالم، مطالباً بتكرارها في البلدان الإسلامية الأخرى كخطوة أولى نحو التوحد مع إيران في دولة واحدة»، وكذا نص المادة ١٥٤ من الدستور الإيراني على «التزام إيران العمل على إقامة حكومة الحق في أرجاء الأرض وحماية الكفاح الشرعي للمستضعفين في أي مكان» (٢٩).

وبعد نجاح الثورة استفاد قائدها آنذاك من حالة الاستياء العربي والإسلامي من العلاقات الجيدة آنذاك بين إسرائيل وشاه إيران، وراحوا يروجون لما سمّوه بالنهج المغاير لنهج الشاه محمد رضا بهلوي بقطع العلاقات مع إسرائيل واعتبار القوى الكبرى المؤيدة لإسرائيل قوى ظالمة للدول المستضعفة، وبدؤوا في تشغيل وتوظيف مبدئهم تجاه الدول المستهدفة ضمن مجال الدولة الحيوي، ولكن اصطدم النهج الإيراني ببعض المعوقات التي أدت إلى فشل المبدأ، منها:

أ- الحرب العراقية-الإيرانية التي دامت لـ ٨ سنوات (١٩٨٠-١٩٨٨)، وهو ما أعاق مسألة تصدير الثورة، فبدأت إيران الثورة تبحث عن «حلفاء» و«أذرع» وتنظيمات بدلاً من دول كحائط دفاع عن الدولة الجديدة.

ب- حالة عدم الثقة والتوتر التي خلقها المبدأ مع معظم النظم العربيّة آنذاك التي اعتبرت أن فكراً جديداً يتشكّل في المنطقة ويمثّل خطراً على مستقبلها، لأن هدف الإمام الخميني تشييع المسلمين السُنّة أو القضاء على المذهب السُنّي من جانب، وعدم استقرار منطقة الخليج العربيّ نتيجة الحرب العراقية-الإيرانيّة من جانب آخر، الأمر الذي جعل الدوّل الخليجيّة تتوجّس من المشروع الإيراني وتلجأ إلى دعم العراق في حربه ضدّ إيران (٣٠).

ت- تزايد الدور الغربي في المنطقة بعد ذلك نتيجة احتلال صدام للكويت والحرب التي خاضتها قوات التحالف ضدّه لطرده من الكويت، الأمر الذي شكّل هاجساً لإيران جعلها تُظهر حذراً في اتّخاذ خطواتها، كل ذلك عطّل مسيرة التصدير، ومن ثمّ بدا واضحاً لصنّاع القرار الإيراني أنّ إيران بتبنيها هذا المبدأ تدخل مستتقاً أشبه بالذي دخلته فرنسا التي تكبّدت خسائر جسيمة في أثناء تصدير الثّورة الفرنسية وحروبها الفاشلة في أوروبا، فتوقّف العمل بهذا المبدأ، ولن يتحقّق ليحلّ محلّه أساليب جديدة في محاولة لتنفيذ الاستراتيجية الإيرانيّة التّوسّعيّة (٣١).

٢- فشل نظرية أم القرى: نتيجة فشل مبدأ تصدير الثّورة في توطيد أركان الاستراتيجية الإيرانيّة وُلدت «نظرية أم القرى» أو «دار الإسلام» منذ ثمانينيات القرن المنصرم كخارطة طريق جديدة على يد محمد جواد لاريجاني (٣٢)، وتقوم هذه النظرية التي طُرحت في كتاب لاريجاني «مقولات في الاستراتيجية الوطنيّة» على:

أ- تحويل مدينة قم -إحدى أهم المدن الإيرانيّة التي تُعتبر الحوزة العلمية فيها مركزاً دينياً علمياً للشّيعة بعد النجف- إلى عاصمة مقدّسة للعالم الإسلامي بدلاً من مكة المكرمة.

ب- تشكيل حكومة إسلاميّة عالميّة واحدة للدول العربيّة والإسلاميّة تكون إيران مركزها.
ت- يكون للوليّ الفقيه سلطة الولاية على الأمة الإسلاميّة جمعاء بعد السيطرة عليها (٣٣).
ويشير الواقع إلى أن هذه النظرية أيضاً فشلت فشلاً ذريعاً كسابقتها ولم تستطع إيران تنفيذ أي من بنودها كتحويل قم إلى عاصمة للعالم الإسلاميّ بدلاً من مكة، لعدم واقعية النظرية مضموناً وهدفاً ومحتوى، ووجود نظام إقليميّ ودول ذات سيادة

برؤى سياسية مغايرة للرؤية الإيرانية وتحالفات إقليمية ودولية مع هذه الدول المستهدفة بالمشروع الإيراني وعدم امتلاك إيران ذاتها نموذجاً تنموياً يحظى بالقبول أو أدوات للسيطرة، ومن ثم راحت تُشيع الفوضى والحروب في أربع دول عربية (العراق وسوريا واليمن ولبنان) من خلال إذكاء الطائفية بدعم الطائفة الشيعية ضد الطائفة السنية بهدف سيطرة تلك الميليشيات على مقاليد السلطة لتدعمها في مشروعها.

٣- الغزو الأمريكي للعراق ٢٠٠٣: مثل الغزو الأمريكي للعراق وإسقاط نظام صدام حسين في مايو ٢٠٠٣، فرصة سانحة لإيران لبدء تنفيذ مخططاتها المذهبية في العراق وصعود الجيوبوليتيك الشيعي، مستغلة في ذلك الانشغال بالدور الأمريكي كقوة «احتلال مباشر»، ومدت نفوذها بقوة إلى الداخل العراقي، حتى أصبحت اللاعب الأبرز على الساحة العراقية ورفقماً في المعادلة الداخلية، ربما أكثر من المحتل المباشر ذاته، ودخلت من ثنانيا موضوعين أساسيين: الأول يتمثل في استغلال الأخطاء التي وقعت فيها الإدارة الأمريكية لعملية نقل السلطة إلى العراقيين خلال الفترة الانتقالية بتسيخها نظام المحاصصة الطائفية، والثاني العملية الانتخابية العراقية، مستخدمة في ذلك إحدى أهم وأخطر أدواتها في العراق، وهي تحريك الطائفة الشيعية العراقية وميليشياتها المسلحة، لا سيما أن إيران بعد أن خاضت حرباً قاسية وموجعة لمدة ثماني سنوات مع العراق في ثمانينيات القرن الماضي، أصبحت أجهزتها الأمنية والمخابراتية السرية والعلنية على دراية واسعة بالتضاريس السياسية والمذهبية داخل العراق، وتوغلت إيران في الدولة العربية وشكلت الميليشيات الشيعية وأطرتها، إلى أن وصل بها الأمر إلى دفع ولي الأمر العراقي رئيس الوزراء إلى ضم الحشد الشيعي بالجيش العراقي لتقنين أوضاعه رسمياً وقانونياً (٣٤).

٤- ثورات الربيع العربي ٢٠١١: أسهمت ثورات الربيع العربي التي اندلعت مطلع عام ٢٠١١ (في تونس ومصر وليبيا واليمن وسوريا) في توسيع إيران تمددها وتوسعها في الدول العربية، إذ بات التوقيت ملائماً لتمرير مخططاتها وأطماعها نتيجة انشغال عديد من الدول العربية في أمورها الداخلية، وانشغال الفواعل الإقليمية والدولية أيضاً بتلك الموجة الثورية وأثرها على مصالحها في المنطقة، ودخلت إيران في تلك

الدُّول من بؤابة تأييدها ثورات الربيع العربيّ بخاصّة في مصر وتونس وليبيا واليمن، معتبرة إياها «صحوة إسلامية» استلهمت حراكها السِّيَاسِيَّ من الثَّورة الإيرانيَّة عام ١٩٧٩ لكون ذلك يتماشى والمصالح الإيرانيَّة في التمدُّد والتوسُّع، وعندما طالت الثورات العربيَّة حليفها السوري بشار الأسد تَدخَلت بجنراليتها العسْكَريَّة وبمعدَّاتها الحربية في ازدواجية واضحة للحيلولة دون سقوط حليفها الاستراتيجيِّ في المنطَقة (٣٥) - كما سيتبيَّن في الجزء اللاحق من الدراسة- إذ تمثل سوريا أهميَّة في الفكر الإيراني لكونها تخدم استراتيجية إيران الواسعة بالمنطَقة، فتمثل الرابط الحيوي بين طهران وحزب الله الذي يُعتبر أحد أهم مُخرجات الثَّورة الإيرانيَّة، وهم أعضاء في محور المقاومة ضدَّ إسرائيل والطموحات الغربيَّة في المنطَقة، كما تؤمِّن سوريا لطهران الدفاع عن ممرَّات عبور السلاح للحزب في لبنان من ناحية، والتصدي -وَقَفًا للاستراتيجية الإيرانيَّة - للمحور الإقليميِّ العربيِّ الذي يهدف إلى احتواء القوة الجيو-سياسيَّة المتزايدة لإيران من ناحية أخرى، وما تصريح رجل الدين الإيراني مهدي طيب عام ٢٠١٤ حول أهميَّة سوريا في السياسة الإيرانيَّة بقوله: «إذا هاجمنا الأعداء وكانوا يريدون أخذ إما سوريا وإما محافظة عربستان (خوزستان)، فإن الأولوية هنا المحافظة على سوريا، فإذا حافظنا على سوريا معنا فإن بإمكاننا استعادة خوزستان أيضًا، ولكن فقدنا سوريا لا يمكننا أن نحافظ على طهران» إلا دليل على ذلك (٣٦).

خامسًا- آليات وأدوات صعود الجيوبوليتيك الشيعيِّ

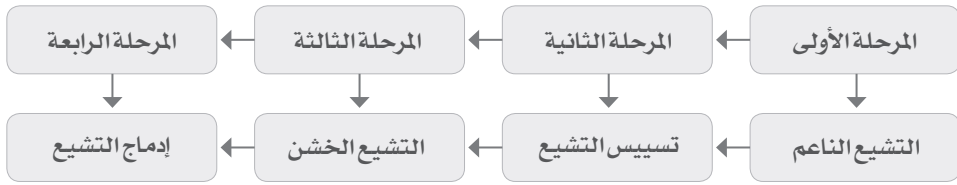
في الاستراتيجية الإيرانيَّة:

ترتبط مرحلة صعود الجيوبوليتيك الشيعيِّ التي سبقها فشل كل من «تصدير الثَّورة» و«نظرية أم القرى» بأدوات ما اصطلح على تسميته بـ«مراحل التمدُّد الشيعيِّ»، تبدأ بما يسمى بالتشيع الناعم Shiite Soft ثم تسييس التشيع Politicization Shiite مرورًا بالتشيع الخشن Shiite Hard ثم إدماج التشيع بالنُظُم الحاكمة Merging Shiite، فهذه الأدوات يستخدمها صنَّاع القرار منذ انتصار الثَّورة الإيرانيَّة ١٩٧٩ حتى وقتنا الراهن، أخذًا في الاعتبار توقيت استخدام كل أداة في دولة من الدُّول المستهدفة

فتتشط تلك الأدوات بشكل متتابعي، فهناك دول في مرحلة نشر التَّشيعُ وأخرى في المرحلة الرابعة الآن كالعراق.

وارتباطاً بما سبق، فهناك دول تشهد في وقتنا الراهن مرحلة واحدة، وأخرى تشهد مرحلتين متتابعتين، وثالثة تشهد ثلاث مراحل بشكل متتابعي، ورابعة تشهد جميع المراحل، حسب الاستراتيجية الإيرانية وصُنع القرار الإيرانيين، مع التركيز على آليتي التَّشيعُ الخشن (عسكرة التَّشيعُ) وإدماج التَّشيعُ في النظم الحاكمة لبروزهما علانية بالتزامن مع بدء الحديث عن صعود الحيوبوليتيك الشيعي عقب الغزو الأمريكي للعراق ٢٠٠٣، كأداتين رئيسيتين لتطبيقهما على النحو التالي:

مراحل التمدد الشيعي



١- التَّشيعُ الناعم (التبشير بالتَّشيعُ): أسوة بمفهوم القوة الناعمة «Power Soft» لأستاذ العلوم السياسيَّة الأمريكي جوزيف ناي «Joseph Nye» في تسعينيات القرن المنصرم الذي يعتمد على الأدوات الثقافية في تحقيق الأهداف، يعني التَّشيعُ الناعم نشر الفكر الشيعي الإثنا عشري بالدُّول المستهدفة من خلال الاختراق الناعم عبر أدوات ثقافية بعيداً عن تسليحها وعسكرتها، مثل:

- إنشاء المراكز وتنظيم المؤتمرات للتقريب بين المذاهب الإسلاميَّة لكسر الحاجز النفسي لدى أهل السُّنة تجاه الشيعَّة.
- إقامة كيانات خيرية بدعوى مساعدة المحتاجين من خلال بناء المدارس والمستشفيات التي تمكّنها من بثِّ موادّها.
- تنظيم البعثات الدراسية لاستقبال الدارسين في قم -تشمّل ٣٠٠ معهد ديني يديرها ويمولّها المركز الإسلاميّ العالميّ الممولّ من الأجهزة الاستخبارية، ويدرس فيها أكثر من ٥٠ ألف طالب من ٧٠ دولة من إفريقيا وآسيا وأوروبا وأمريكا، من مختلف

أنحاء العالم، بهدف غسل عقولهم وحشوها بأفكار التشيع، ثم إعادتهم إلى دولهم ومجتمعاتهم دعاءً مبشّرين.

• إخراج الأفلام والمسلسلات في قالب فني ودرامي باهر مستخدمين أعلى التقنيات، ليصيب في النهاية الثوابت العقديّة والفكرية للمشاهد على الأقل بالتخلخل، ممّا يؤدي إلى كسر الحاجز النفسي، وتهيئته لقبول مفاهيم التشيع (٣٧).

• تدشين عشرات القنوات الفضائية والمواقع الإلكترونية المتنوعة غير المحايدة، كقناة «العالم» لبث الأخبار المفبركة وطمس الحقائق ونشر الأكاذيب لصالح المشروع الإيراني. • السياحة الدينيّة للدول المستهدفة للتأثير على عقول شعوبها وقبول التشيع، فمثلاً السياحة الدينيّة مكّنت للشيعة في سوريا، إذ يزورها سنويًا ما يقارب مليوناً و ٥٠٠ ألف إيراني، بخاصّة في منطّقة الزينية بدمشق، ممّا أعطى رجال الدين الشيعة الحجّة في الوجود الدائم لدرجة بلوغ حوزة الزينية المرتبة الثالثة على مستوى العالم بعد قم والنجف.

• استغلال مناخ الحرية النسبي في بعد الدول، بخاصّة الدّول الأوروبية والأمريكية، لتشجيع أبناء الجاليات الإسلاميّة الذين يعانون ضغطاً اقتصادياً صعبة من خلال المراكز الشيعيّة بتلك الدّول التي تقدّم إغراءات مالية في سبيل التشيع، ولعل للمراكز الشيعيّة في هولندا وبلجيكا وإيطاليا وأمريكا دوراً بالغاً في هذا الشأن (٣٨).

٢- تسييس التشيع (تغيير الولاءات):

هو المرحلة الثانية في مراحل التمدّد الشيعي لتحقيق الأهداف المرجوة، ويُقصد به إضفاء طابع «سياسي» على المسألة الشيعيّة بعد تكوين جيوب شيعيّة من خلال أدوات نشر التشيع في الدّول التي ليس بها تجمّعات شيعيّة، أو لتحريك وتوجيه الأقليّات الشيعيّة في الدّول التي تشهد عدداً يُعتدّ به لتصير مسيئة لخدمة أغراض وطموحات ومخططات من نصدّ التسييس لتحقيق أغراضه السياسيّة عبر ربط الشيعة في الدّول المستهدفة بتسييس طائفها الشيعيّة بدولة المركز إيران، ومن ثمّ يعتبر هؤلاء الشيعة الخاضعون للتسييس في الدّول المستهدفة إيران وطنهم الأول، بينما يصيرون عملاء ضدّ وطنهم الأصلي لصالح وطنهم الأول إيران، الذي يعملون لأجله ويأتمرون بأمره خدمة لأهدافه.

بعبارة أخرى اعتمدت إيران منهجاً انقلابياً، يقوم على تحويل الحالة الشيعية «العادية» إلى وضعية التمايز على غيرها من السُّكَّان، ثم حوَّلَها إلى مجموعات انزالية في السلوك (تجاه الآخر داخل المجتمعات) وغيرت انتماءها (إذ نقلت انتماءها إلى إيران بدلاً من أوطانها)، حتى صارت تلك المجموعات والكتل السُّكَّانية التي حوَّلَها في وضعية عدوانية تجاه الدُّول والمجتمعات التي كانت جزءاً منها، أو إلى مجموعات تعادي محيطها وتعمل على تغيير عقيدته بالتبشير بعد تسييسها^(٣٩)، وللتسييس عدة وسائل، منها:

• تشكيل حركات وأحزاب سياسية موالية بالدُّول المستهدفة لتغيير المعادلة السياسية لصالح المشروع الإيراني، فنشأ عدد لا حصر له من الحركات والأحزاب الشيعية في عديد من دول العالم، بخاصة في منطقتنا العربية، منها حركة «أمل» و«حزب الله» في لبنان، والمجلس الأعلى وحزب الدعوة والتيار الصدري، إلخ، في العراق، وحزب العمل الإسلامي والدعوة وجمعية الوفاق الشيعية في البحرين، والتحالف الإسلامي الوطني، وتجمع العدالة والسلام بالكويت، وحزب الحق والأمة وحركة الشباب المؤمن («أنصار الله» حالياً) في اليمن، وحزب الوحدة في تونس، وحركة الصابرين في فلسطين، وحزب الوحدة الإسلامية في أفغانستان، وحركة تطبيق الفقه الجعفري في باكستان، والحركة الإسلامية الشيعية في نيجيريا، والمجلس الوطني للإيرانيين الأمريكيين «نايك» في الولايات المتحدة، كل هذه الحركات والأحزاب تسهر على تحقيق مصالح إيران في هذه الدول، سواء بالضغط على حكوماتها كما في حالة «حزب الله»، اللبناني أو في إفشال أي تحركات سياسية لا تتواءم مع مصالحها مثلما فعلت في اليمن حينما أوعزت إلى الحوثيين بضرورة إفشال المبادرة الخليجية للحل السياسي في اليمن، وصولاً إلى تقديم الدعم العسكري لهم حتى احتلال العاصمة صنعاء في سبتمبر ٢٠١٤ (٤٠).

• الاحتواء والتحالف مع باقي فرق التشيع لفرض الزعامة على العالم الشيعي بمفرداته المذهبية المختلفة إلى حدِّ التناقض، ولكسب جغرافيا جديدة وزيادة أعداد المنتسبين إلى فرقهم، مستتيدة من وجود طوائف شيعية داخل الدُّول السُّنية، بخاصة من تجمعهم عناصر النشأة، ومصادر التلقي، ويتفق كثير من الأصول العقديّة بينهم،

تحت دعوى عودة الفرع العلوي إلى أصله الشيعي الجعفري، وكان للجهود المبكرة في ستينيات القرن الماضي لحسن الشيرازي العراقي من الجانب الإثنا عشري دوره المهم في دعوة العلويين، وتشجيع النابيين من أبنائهم للدراسة في قم، فضلاً عن نجاحه في تأسيس الحوزة الزينية في دمشق لتكون الحوزة الثالثة في الأهمية بعد النجف وقم، ومن بعد الشيرازي سار موسى الصدر ومحسن الحكيم ومحمد حسين فضل الله على نهجه، حتى نشأ التيار الخصبي الجديد بين النصيرية في سوريا، ليدعو إلى أنه لا فرق بين الإثنا عشرية والنصيرية إلا في الفروع التي لا تقدر في أصل المذهب، وقد أسفرت هذه الجهود عام ١٩٨٠ عن اتخاذ قرار في القرداحة السورية، مقر النصيرية، بإرسال قرابة ٥٠٠ شاب من العلويين للدراسة في حوزات قم، ليتخصصوا في المذهب الجعفري (٤١)، وهكذا نشأ حلف استراتيجي بعيد المدى بين النظام النصيري والثورة الخمينية، توثقت عراه بعد تولي بشار الأسد الحكم ليتحول من تحالف إلى هيمنة إيرانية بعد عام ٢٠٠٠، وهيمنة كاملة بعد اندلاع ما يُسمى ثورات الربيع العربي ٢٠١١.

٣- التَّشيعُ الخشن (عسكرة التَّشيع):

وهي المرحلة الثالثة من مراحل التمدد الشيعي، ويقصد بها «عسكرة المجموعات السكانية الشيعية في الخارج، تدريباً وتسليحاً وتجنيداً وإرسالاً للتشكيلات العسكرية والمقاتلين العسكريين وغير العسكريين، وتحويلها إلى وضعية قادرة على الوصول إلى سلطة الحكم في بلدانها بقوة السلاح إن تمكنت، أو تفكيك وإضعاف الدول التي تعيش فيها تلك المجموعات السكانية الشيعية، لتصبح إيران أقوى، في حين تدخل تلك الدول في وضع الجاهزية للاحتلال، عبر افتقارها إلى القدرة على مواجهة إيران». هذا هو المحور الرئيسي في محاور العمل الخارجي لإيران، وما بقي في مظلة الأهداف الإيرانية وفي مساحة الوسائل المتبعة هو تفاصيل أو إجراءات تدور حول هذا السلوك الاستراتيجي، وتلك هي المضامين العليا في الفكر والتخطيط الإيراني سواء كانت خططاً استراتيجية تفصيلية أو كانت مجموعات من حزم الممارسات السياسية والاجتماعية والدبلوماسية والإعلامية والاقتصادية، إلخ (٤٢).

ومعلوم أن الهدف النهائي هدف نظري ومعنوي - حتى يتحقق - وأن الخطط الاستراتيجية

هي خطط لا تتحقق على الأرض دفعة واحدة، بل عبر مراحل وسلوك وتكتيكات وممارسات متعددة الأشكال والأنواع والتوقيتات، فإن عسكرة التَّشيع -التي تقوم عليها خطط بناء وعمل الحرس الثوري الإيراني وما يرتبط به- هي الظاهرة العملية الجارية منذ بداية اعتماد خطة الوصول إلى تحقيق هدف البناء الإمبراطوري، أو منذ سيطرة الخميني على السُّلطة في إيران ١٩٧٩، وفي ذلك يبدو واضحاً أن عسكرة التَّشيع تعتمد مجموعة من الخطط أو جزماً من الخطوات والإجراءات لا يقتصر تنفيذها على دول المحيط الجغرافي لدولة المركز (إيران)، بل هي حركة تتمدد في كل أنحاء العالم، بخاصّة العَرَبِيّ، إذ لسنا أمام بناء إمبراطوري فَرَسِيّ ذي طبيعة إقليمية، بل أمام خطة بناء قوة إمبراطورية على الصعيد الدَّوَلِيّ.

وتُعتبر العراق وسوريا ولبنان واليمن من أكثر النماذج الواقعية لعسكرة التَّشيع وتكوين ما يُسمّى بـ«الحزام الشيعي»، لتركيبها المذهبيّة وضمّها نسبة معيّنة من الشيعة والتابعين للمرجعيّات الدينيّة الإيرانيّة، ووقوعها في منطّقة مضطربة أمنياً متشرذمة سياسياً منذ اندلاع ثورات الربيع العَرَبِيّ مطلع ٢٠١١ في أربع دول عربيّة، بينها سوريا واليمن اللتان تحولت فيهما الثورات إلى حروب وصراعات أتاحت موطئ قدم للفواعل الإقليميّة ومن بينها إيران، والدَّوَلِيّة ومن بينها روسيا، اللتان باتتا حليفين ودودين، إذ التقت المصالح على حساب أمن واستقرار الدُّول رغم الخلافات التاريخية المعهودة بينهما، بالإضافة إلى حالة الفراغ التي تعيشها المنطّقة بغياب الفواعل العَرَبِيّة المؤثّرة القادرة على درء المخطّطات والمشروعات الإيرانيّة، قوبل ذلك بغياب الدور الأمريكي الفعّال والمؤثّر في عهد الرئيس أوباما، وبُعدّه عن «سياسة الإلجام الإقليميّة». وفي ما يلي أبرز المؤشّرات على عسكرة التَّشيع في الدُّول الأربع، وإن كانت دول أخرى شهدت عسكرة للتَّشيع:

أ- التدريب والتجنيد: يدرب فيلق القدس تحت قيادة الجنرال قاسم سليمان (الجهة المكلفة بتنفيذ الأعمال العسكريّة خارج الحدود) المقاتلين الشيعة من سوريا والعراق واليمن ولبنان وأفغانستان وغيرها من الدُّول سواء داخل تلك الدُّول أو في الداخل الإيراني في: معسكر «الإمام علي» شمالي طهران، و«أمير المؤمنين» غربي طهران،

و«مرصاد» شيراز الذي يُعتبر من أهم مراكز تدريب المقاتلين الأجانب بهدف الإعداد ضمن الميليشيات المسلحة وتنسيق تحركاتها للسيطرة على مفاصل الدولة المستهدفة.

ب- **التسليح والدعم:** قدمت إيران ملايين الدولارات للميليشيات المسلحة العراقية، كما قدمت الأسلحة لتلك الميليشيات، إذ تَلَقَّت «عصائب أهل الحق» مثلاً من إيران شهرياً ما يقارب مليوناً ونصف مليون دولار أمريكي لتمويل 5-10 آلاف مقاتل، وتَلَقَّى حزب الله عبر البوابة السورية صفقات التسلح التي قُدرت بملايين الدولارات ليكون شوكة قوية على الأرض اللبنانية وورقة ضغط على النظام السياسي اللبناني للاستجابة للمطالب الإيرانية، وفي اليمن لطالما أرسلت إيران شحنات التسلح بشكل متوال للحوثيين، وفي سوريا قدمت ملايين الدولارات لتسليح الأسد والميليشيات الشيعية المقاتلة بصفوفه (٤٣).

ج- **إرسال المقاتلين:** لم تكتفِ إيران بتدريب وتجنيد وتسليح الميليشيات المسلحة في سوريا والعراق واليمن، إذ تمدهم بالمقاتلين العسكريين وغير العسكريين المدربين لحسم المعارك هناك لصالح المكون الشيعي والاستحواذ على أكبر قدر من الرقعة الجغرافية ومن السلطة أيضاً للتحكم في المعادلة السياسية في تلك الدول لصالح المشروع الإيراني، ودلائل ذلك ما يلي:

- تداول وسائل الاعلام العربية والأجنبية صور قيادات الحرس الثوري الإيراني في أثناء مشاركتهم في المعارك الدائرة بتلك الدول تنفيذاً وإشرافاً وتوجيهاً لأوامر الوالي الفقيه، ومنها صور الجنرال قاسم سليمان في معارك الفلوجة والموصل، ثم في حلب.
- الاعترافات الرسمية لكبار الجنرالات الإيرانيين، ومن أبرزها الاعتراف الرسمي لقائد الحرس الثوري الإيراني محمد علي جعفري في سبتمبر ٢٠١٢ بأن «لبلادہ عسکرین رفيعي المستوى في سوريا لدعم نظام الرئيس بشار الأسد»، واعترافه الخطير في يناير ٢٠١٦ بـ «وجود ما يقرب من ٢٠٠ ألف مقاتل مرتبط بالحرس الثوري الإيراني في ٥ دول هي سوريا والعراق واليمن وباكستان وأفغانستان» (٤٤)، واعتراف القائد بالحرس الثوري حسين همداني في مايو ٢٠١٤ - قُتِل في حلب أكتوبر ٢٠١٥ - بأن «بلادہ مستمرة في قتالها بالبلدات السورية، وسترسل مزيداً من المقاتلين الباسيخ للقتال في سوريا» (٤٥)،

وإعلان لجنة الدفاع بالبرلمان العراقي عام ٢٠١٥ امتلاكها وثائق تُثبت وجود ٣٠ ألف مقاتل إيراني في العراق.

• مقتل قيادات عسكريّة إيرانيّة في العراق وسوريا، إذ قدّر عدد القتلى الإيرانيين في العراق وسوريا بنحو ٧٠٠ قائد/عسكريّ منذ عام ٢٠١١، أبرزهم في العراق الجنرال حميد تقوي الذي قُتل في ديسمبر عام ٢٠١٤^(٤٦)، إذ قال علي شمخاني، رئيس المجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني: «لو لم تسَلِّ دماء أناس مثل تقوي في سامراء لسالت دماؤنا في إيران»^(٤٧)، وفي فبراير ٢٠١٦ أشاد خامنئي بهؤلاء المقاتلين بقوله: «لقد ضحّوا بأنفسهم هناك حتى لا يصل الأعداء إلى داخل إيران، ولولاهم لاضطّررنا إلى مواجهة الأعداء في كرمانشاه وهمدان»^(٤٨).

د- تكوين الميليشيات المسلّحة: لم تكتفِ إيران بحشد عشرات آلاف المقاتلين الأجانب في صفوف الميليشيات الشيعيّة التي عزّزت وجودها بفرقٍ من قوات الحرس الثوري للقتال في العراق وسوريا، حيث شكلت ميليشيات مسلّحة تحت أسماء مختلفة تجاوزت ٥٠ ميليشيا في العراق وسوريا:

١- العراق: شكّلت إيران الحشد الشعبي الشيعي، كتائب حزب الله العراقي، وحركة النجباء، وعصائب أهل الحق، ولواء أبو الفضل العباس، وجيش الإمام المهدي، وكتائب الشباب الرسالي، وسرايا عاشوراء، وسرايا السماء، وسرايا الخراساني، وكتائب سيد الشهداء، ولواء ذو الفقار، ولواء الصادقين، ولواء الإمام علي، ولواء الإمام الحسين، وفيلق الوعد الصادق، إلخ.

٢- سوريا: أعلنت إيران في أغسطس ٢٠١٦ عن تشكيل قوات عسكريّة شيعيّة عابرة للحدود تحت عنوان «الجيش الشيعي الحر» بقيادة قائد فيلق القدس قاسم سليمان، مقرّها سوريا (ويتكون من: لواء «فاطميون» ويضم الشيعيّة الأفغان، ولواء «زينبيون» ويتشكّل من شيعة باكستان، ولواء «حيدريون» ويضم شيعة العراق، ولواء «حزب الله» الذي يتفرع إلى جناحين، يتشكّل الأول من شيعة لبنان والآخر من شيعة سوريا، وأغلب عناصر حزب الله في سوريا ينحدرون من شيعة دمشق، ومن جميع هذه الأولوية العسكريّة شكّلت إيران الجيش الحر الشيعي بقيادة سليمان في المنطقة)، وميليشيا

الدفاع الوطني التي يصل عدد مقاتليها إلى أكثر من ٨٠ ألف شخص وتتألف من موالين للأسد خصوصاً من الطائفة العلوية الشيعية، وهي فكرة إيرانية مستسخنة من قوات التعبئة الشعبية (الباسيج)، ثم سرايا الدفاع الشعبي، وعصاب أهل الحق السورية، وألوية أبو الفضل العباس السورية (٤٩).

٤- إدماج الميليشيات في النظم الحاكمة:

تلت مرحلة العسكرية مرحلة إدماج الميليشيات في أنظمة الحكم القائمة لإضفاء طابع قانوني وغطاء رسمي على تحركاتها لتنفيذ أوامر المرشد الإيراني، فكثفت إيران ضغوطها على الحكومة العراقية للمضي قدماً نحو إدماج ميليشيات الحشد في الجيش العراقي، ويرتبط بذلك رسائل طهران المتكررة إلى بغداد في هذا الصدد خلال الفترة الماضية، إذ حذرت إيران حكومة العبادي من مغبة انتهاء معركة الموصل دون تسوية أوضاع الحشد، على اعتبار أن ذلك سيشتج أطرافاً عراقية وجهات دولية للمطالبة بحل الحشد، وهو ما دفع رئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي إلى إصدار قرار رسمي يوم ٢٦/٧/٢٠١٦ بضم قوات «الحشد الشعبي الشيعي» إلى الجيش العراقي، ودفع مجلس النواب العراقي يوم ٢٦/١١/٢٠١٦ إلى إقرار «قانون هيئة الحشد الشعبي» بأغلبية ١٧٠ نائباً من أصل ٢٠٨ حضروا الجلسة، على أن يكون الحشد الشعبي تشكيلاً عسكرياً مستقلاً يتمتع بالشخصية المعنوية، وجزءاً من القوات المسلحة العراقية، ويرتبط بالقائد العام للقوات المسلحة، وأن يتألف التشكيل من قيادة وهيئة أركان وألوية مقاتلة، فضلاً عن خضوعه ومنتهيته للقوانين العسكرية النافذة (٥٠).

وينطوي إقرار قانون هيئة الحشد الشعبي على تداعيات سلبية على الداخل والخارج العراقي، لإضافته مظلة قانونية وغطاء رسمياً على عمل الحشد الشعبي، على اعتبار أن الحشد أصبح جزءاً من القوات المسلحة الرسمية، وبات عمله يجري وفق سند قانوني. وسيسمح القانون لأعضاء الحشد بالتدرج في الحصول على الرتب العسكرية بالجيش العراقي، كما سيسهم القانون في زيادة إضعاف الجيش العراقي، وإضفاء الصيغة الطائفية عليه. ويُشار في هذا الإطار إلى

تصريح القيادي في الحشد وزعيم ميليشيات بدر هادي العامري في أغسطس ٢٠١٦، بأن قوات الحشد أصبحت أقوى من الجيش العراقي. أيضاً سيكون إقرار قانون هيئة الحشد الشعبي عاملاً رئيسياً في تأجيج الصراعات الإقليمية في المنطقة، فقد يمكّنه تقنين النفوذ الإيراني بالعراق وإدماجه رسمياً في الجيش العراقي من الانتقال إلى الأراضي السورية بحجة ملاحقة عناصر «داعش»، وهو الأمر الذي سيدفع أطرافاً إقليمية عدّة إلى اعتبارها ميليشيا عابرة للحدود تخوض حروباً بالوكالة لصالح طهران، وهو ما سيسهم في تصاعد الطائفية في المنطقة، كما كشف هذا الأمر عن نجاح الجهود الإيرانية في «مأسسة» أوضاع حلفائها وأدوات نفوذها الاستراتيجي في العراق. من ثمّ يمكن القول إن الخطورة الرئيسية من إقرار القانون على مستقبل العراق تتمثل في أن المؤسسة العسكرية العراقية أصبحت طرفاً رئيسياً في الخلاف الشيعي-السني، وباتت تحكمها الاعتبارات الطائفية، وهو ما يقضي على أي مسعى يهدف إلى تحويلها إلى مؤسسة وطنية جامعة لكل العراقيين، وبالتبعية إجهاض مساعي الوصول إلى دولة مواطنة حقيقية (٥١).

سادساً- تقييم موضوعي للجيوبوليتيك الشيعي:

لا تخلو أيّ نظرية أو استراتيجية لوحدة دولية ما في فترة زمنية معينة من نقاط قوة ونقاط ضعف، وبمعنى أدقّ فإن النظريات الاستراتيجية تُدرس وتُرسَم وتنفذ لتعوق عوامل القوة عند الخصم، وتقلل تأثير عوامل الضعف وتعظم نقاط القوة لدى الطرف المقابل، وفي ما يلي نقاط القوة والضعف في نظرية الجيوبوليتيك الشيعي:

- ١- نقاط القوة: مرتكزات الجيوبوليتيك الشيعي تمثل نقاط قوته ومصدر إشعاعه في الدُول المستهدفة، بالإضافة إلى نقاط أخرى، وذلك على النحو التالي:
 - الوزن النسبي للدولة المركزيّة (إيران) ومعدّل قوتها الشاملة وقدراتها الجيوبوليتيكية والجيوسراتيجية وخبرتها التوسّعية.
 - التركيبة المذهبية للدول الواقعة ضمن نطاق مشروعها في المجال الحيوي الأول، سوريا والعراق واليمن ولبنان ودول الخليج.

• لعل العامل الأهم الذي وفر المناخ لإنجاز قدر من أهداف الاستراتيجية الشيعية هو حالة الغفلة، والافتقار إلى الرؤية، لطبيعة الخطر الشيعي، وقد وفرت حالة الضعف والتفريق للبلاد والشعوب المستهدفة بيئة مناسبة لتحقيق تلك الأهداف.

• غياب ما يُسمى بـ«المشروع السني/العربي» في مواجهة ما يُسمى بـ«المشروع الشيعي/الفارسي» وغياب الدولة أو الدول السنية أو العربية المركزية (باستثناء السعودية في إطار قيادتها التحالف العربي والإسلامي كبواذر للقيام بهذا الدور) عن إحياء وحمل لواء المشروع السني/العربي وحمايته في مواجهة المشروع الشيعي، أو -صيغة أخرى- عدم وجود تصوّر واحد من جانب الدول العربية تجاه تصوّر الدور الإيراني، وذلك بسبب اختلاف مصالح هذه الدول، واختلاف أيديولوجيتها الحاكمة وتصوراتها الخاصة بإيران بين من يرى أنها مصدر تهديد تحركها مذهبيتها الشيعية، ومن يرى أنها عنصر توازن في المنطقة، ودول أخرى تنظر إليها على أنها حليف استراتيجي.

• تراجع الدور الأمريكي في المنطقة، بخاصة خلال فترة حكم أوباما، مقابل بروز فاعلين دوليين جدد حلفاء لإيران كروسيا والصين.

• توافر عنصر الإدراك لدى صانع القرار الإيراني بمقدّرات الدولة القومية المادّية وغير المادّية وحدود الدور الإيراني والظرف الإقليمي والدولي الذي يتيح لإيران دوراً فعّالاً ومؤثراً.

٢- نقاط الضعف: في المقابل توجد نقاط ضعف كبيرة، ورغم ما أنجزته تلك الاستراتيجية، وتحديدًا نظرية الجيوبوليتيك الشيعي، فإنها تعيش خللاً ونقاط ضعف كبيرة، بعضها ينبع من النظرية نفسها، والبعض الآخر من الدولة المركزية الراعية للمشروع والداعمة له، ومن أهمها:

أ- البعد المذهبي الواضح في الجيوبوليتيك الشيعي، الذي من شأنه ظهور جيوبوليتيك مماثل في المنطقة عرقي مذهب سني يجابهه، بخاصة أن الهضبة الفارسية محاصرة بشعوب غير فارسية داخل ما يُسمى بـ«جغرافية إيران»، علاوة على حزام دول آسيا الوسطى وباكستان وتركيا وأفغانستان.

ب- الاعتماد على التجمّعات الشيعية عمومًا في دولة ما يحتاج إلى قوة كبيرة من دولة



المركز، ليحقق صموده، وهو غير متوافر بالشكل المطلوب، ومن ثمَّ فإنه إذا ضعفت دولة المركز تحت تأثير الإنهاك الاستراتيجي نتيجة التدخل في دول الجوار فسوف نرى المشهد الذي حدث في الأتحاد السوفييتي السابق يتكرر في إيران.

ج- الجيوپوليتيك لا تمثل حاجة حضارية للشعب الإيراني على الإطلاق، لأنها تعود بأفدح الكوارث على الإيرانيين أنفسهم، عبر إقحامهم في حروب وصراعات نتيجة التوسُّع تستنزف ثرواتهم، وتنعكس سلباً على مستوياتهم المعيشية. واندلاع الثورة الإيرانية ذاتها ضدَّ حكم الشاه عام ١٩٧٩ انطلق في دوافعه من رفض تداعيات هذا المشروع الذي أدَّى إلى استئراء الفساد وتضاعف معدَّلات الفقر والبطالة، وتبديد موارد الدولة في تحقيق رغبات موهومة لدى الشاه الذي كان مهووساً بجنون العظمة.

هـ- المشكلات العديدة التي تواجهها دولة المركز (إيران) في الداخل والخارج بالنظر إلى:

- حالة التعدُّد والتنافس والصراع القومي بين القومية الفارسيَّة والقوميَّات: العربيَّة، والأذرية، والكردية، والبلوشية، واللور، والتركماني، والفرس، والأكراد، والقبائل البختيارية، والقشقاوية، وغيرها من مكُونات نسيج دولة المركز ذاتها (إيران)، فمن المعلوم أن إيران بلد يتكون من أعراق مختلفة، وطوائف وأديان متنوعة، فهناك الفرس في وسط إيران، ويشكِّلون قرابة ٤٨% من مجموع السُّكَّان، ثم الأذريون الأتراك في الشمال الغربي، ويُعتبرون أكبر الأقلِّيَّات العرقية في البلاد بنسبة تصل إلى ٢٤% من المجتمع الإيراني، ثم الأكراد في غربيَّ إيران بنسبة ١٠%، فاللور في غربي إيران بنسبة ٨%، والعرب في الجنوب والجنوب الغربي بنسبة تقدر بنحو ٤%، فالبلوش في الشرق والجنوب الشرقي (٢%)، والتركماني في الشمال الشرقي (٢%)، وآخرون بنسبة ٢%. مع تأكيد أن هذه النسب تختلف من تقرير إلى آخر لعدم وجود إحصائيات رسمية دقيقة في هذا الصدد. يتركز مُعظم الأقلِّيَّات الإيرانية على تخوم دولة إيران من الاتجاهات كافةً، وهذا يفرض تحدياً كبيراً على القيادة في طهران، بحكم وجود نزعات انفصالية لبعض هذه الأقلِّيَّات العرقية والدينيَّة.

وأبرز هذه المشكلات عدم وجود أطراف مُتَّحدة مع الكتلة الفارسيَّة في الوسط، فالعرب في الجنوب والجنوب الغربي، حيث يمتدون إلى دول الخليج، والبلوش في الجنوب والجنوب

الشرقي، ولهم امتداد في باكستان وأفغانستان، والتركماني في الشمال والشمال الشرقي على الحدود مع تركمانستان، والأذريون في الشمال والشمال الغربي، وأيضاً لهم امتداد في أذربيجان، والأكراد في الغرب ولهم امتداد عرقي في تركيا وكردستان. كل تلك العرقيات لها حلم تكوين الدولة الكبرى المستقلة، الخاصة بعرقهم، وتحركهم جماعات قومية تسعى لذلك مدعومة بأجنحة مسلحة، ناهيك بحالة الاضطهاد الديني والعرقي التي تعاني منها هذه الأقليات، بخاصة السنية، مما يخلق حالة عداة داخل إيران.

• اعتماد إيران على اقتصاد المنتج الواحد (النفط والغاز) في الدخل القومي رغم تنوع أنشطتها الاقتصادية، نظراً إلى بيئتها الصحراوية القاسية، وقلة المياه الصالحة للشرب والرّي، لأن معظم بحيراتها مالحة، مع عدم توافر الأرض الخصبة، فالجزء الأكبر من أراضيها صحراوي، مما يؤثر سلباً على أمنها واستقرارها نتيجة الاحتجاجات على الظروف المعيشية الصعبة في تلك المناطق ويرهق ميزانيتها، بخاصة مع التوسع وزيادة رقعة الامتداد الشيعي في دول الجوار.

الخلاصة

• رغم أن الجيوپوليتيك في معناه الواسع يشير إلى التوسع والتمدد إلى حين وقوف مصالح الدول وفق مصطلح الحدود الشفافة، فإن الجيوپوليتيك الشيعي يرتبط بحدود القدرات الإيرانية على التمدد والتوسع في المحيط الإقليمي، كما أنه في ظل مفاهيم الثورة -ومنها تصدير الثورة ونصرة المستضعفين حسب زعمها- سياترتب على الجيوپوليتيك الشيعي ما يُسمى بالهلال الشيعي عملياً في مخالفة واضحة للأدبيات الإيرانية التي ترفض الاتهامات بسعيها لإيجاد الهلال الشيعي.

• عدم امتلاك إيران الأدوات والمقدرات الكافية لتطبيق الجيوپوليتيك الشيعي، ومنها المقدرات الاقتصادية الداخلية والمقدرات العسكرية والمقدرات الفكرية والسياسية التي تجعل الدولة قادرة على حلّ أزماتها الداخلية وفرض رؤيتها واستراتيجيتها إقليمياً ودولياً، إلخ، التي يتطلبها نجاح أي مشروع جيو-سياسي لدولة من الدول، فإيران تعاني أزمات اقتصادية داخلية حتى بعد رفع العقوبات الاقتصادية عنها بعد توقيع

الاتفاق النووي في يوليو ٢٠١٥، تجلّى ذلك في مؤشرات عديدة، منها انخفاض سعر صرف عملتها مقابل العملات الأجنبية، وتدني مستوى المعيشة إلى درجة اندلاع ظاهرة «النائمون في الكراتين وفوق القبور» مؤخراً، وارتفاع معدّل البطالة، وعزوف بعض الشركات الأجنبية عن الاستثمار في الداخل الإيراني، وغيرها، كما لم تمتلك إيران القدرة العسكريّة الكافية لتحقيق الأمن والاستقرار والتوازن بين نشر القوات في الداخل المتناحر وكبح جماح الأقليات غير الراضية عن النظام الحاكم ونشر قواتها في سوريا والعراق، فهي لم تمتلك القدرات الكفيلة بإحداث التوازن المطلوب لنجاح الجيوبوليتيك، كما لم تمتلك نموذجاً معرفياً يحظى بقبول الشعوب والأنظمة في الإقليم والعالم حتى تستطيع التوسّع والتمدّد، إلخ، ومن ثم يصعب على إيران تطبيق الحدود الشفافة أو زحزحة حدودها في ظلّ عدم امتلاكها مقوّمات ذلك الدور.

• عادة ما تخلق النظرة الجيوبوليتيكية لدى رجالات السياسة في دولة ما مقاومةً في الدُول المستهدفة قد تؤدي إلى حلّه وإفشاله كما حدث لعديد من الوحدات الدوّليّة ذات التوجّهات التوسّعيّة في الماضي، فنرتّب على النظرة الجيوبوليتيكية الإيرانيّة في المنطّقة استنفار الشعور العربيّ/الخليجيّ كحائط صدّ ضدّ المشروع الإيرانيّ، برز مع مبادرة المملكة العربيّة السّعوديّة لتشكيل التحالف العربيّ في شكله العسكريّ والسّيّاسيّ لمواجهة المشروع التوسّعيّ الإيرانيّ في اليمن.

• عادة ما يترتب على النظرة الجيوبوليتيكية لدولة من الدُول تجاه الوحدات الدوّليّة الأخرى، لا بناؤها وتنميتها ونقلها إلى وضع أفضل، بل تمزيقها وتشتيت ثروتها واستهداف رُوّادها ومفكرّيها، وطرد أبنائها، وخلق ما يُسمّى بظاهرة «النزوح الجماعي غير المنظم»، وقد ترتّب على النظرة الجيوبوليتيكية لقادة الدوّلة الإيرانيّة تمزّق وتفكك الدُول المستهدفة في المجال الحيويّ الأول (سوريا والعراق واليمن) ودخولها في أتون صراعات ممتدّة وأزمة لجوء نتيجة الاقتتال الطائفيّ بين أبناء جلدتها، وتفشّي العنف والإرهاب بعد أن أصبحت ملاذاً آمناً للإرهاب والجماعات المتطرفة.

وختاماً، في ضوء استمرارية صنّاع القرار الإيرانيّ في تبني سياسات جيوبوليتيكية

على أقل تقدير في دول الهلال الشيعي، واستمرارية الأزمات الممتدة والمفّات المعقّدة في عديد من دول المنطقة منذ سقوط نظام صدام حسين ٢٠٠٣ واندلاع ثورات الربيع العربي مطلع عام ٢٠١١، مع تدشين شبكة تحالفات إقليمية ودولية جديدة بالتحالف مع روسيا دولياً وتركيا إقليمياً، فإن الجيوپوليتيك الشيعي مرشح للصعود أكثر. ولكن إذا ما نظرنا إلى بروز التحالفات الجديدة العربية والإسلامية بقيادة المملكة العربية السعودية، ومدى إمكانية التحوّل في السياسة الخارجية الأمريكية في عهد الرئيس الأمريكي الجديد دونالد ترامب عن سياسة سلفه الخارجية تجاه أزمات المنطقة والتوسّع الإيراني، بخاصة أن تصريحات ترامب تعكس أنه لن يسمح لإيران بالتوسّع والتمدّد، وإذا ما أمعنا النظر أيضاً في الداخل الإيراني كالوضع الاقتصادي والقدرة العسكرية على الانتشار في الدّول المستهدفة ومدى قبول الشعب الإيراني، فسنصل إلى نتيجة مفادها أفول نجم الجيوپوليتيك الشيعي، حيث إن الإيرانيين شعب متعدد الأعراق والأديان والمذاهب، ولا يقتصر في تركيبته السكانية على ذوي الأصول الفارسية، بل يضمّ مجموعات سكانية كبيرة من أصول أخرى مختلفة عربية وتركية وأذرية وبلوشية وكردية، ولا يمكن بأي حال أن تتوافق هذه المجموعات السكانية مع مشروع عنصرّي فارسي الطابع، وعدم توافق مشروع الهيمنة الإيراني بتجلياته المتعددة بين الماضي والحاضر مع تنوّع التركيبة السكانية هو دليل دامغ على أن هذا المشروع التوسّعي لا يتجاوب مع طموحات الشعب الإيراني، ولا يعبر عن آماله في نيل الحرية وإقرار مبدأ المساواة بين أفرادهم دون تمييز، وتحقيق الرفاهية في المستوى المعيشي.

الهوامش والمراجع:

(1) Walter Russell Mead, The Return of Geopolitics, foreign affairs, May/June 2014 Issue, available at <http://cutt.us/WjRyR>, and what is "geopolitics"? - Debate on the term Geopolitics, available at <http://cutt.us/MtwJm>.

(٢) محمد عبد الغني سعودي: دراسة الجغرافيا والعلاقات السياسية الدولية، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ٢٠١٥، ص ٥٤-٥٦.

(٣) محمد رياض: الأصول العامة في الجغرافيا السياسية: دراسة تطبيقية على الشرق الأوسط، القاهرة، مؤسسة

- هنداوي للتعليم، ط ١، ٢٠١٤، ص ٥٥.
- (٤) بيتر تيلور وكولن فلنت: الجغرافيا السياسية لعالمنا المعاصر، ترجمة: عبد السلام رضوان وإسحق عبيد، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ط ١، ٢٠٠٢، ص ٤٦. و متاح على الرابط : <http://cutt.us/aOTTS>
- (5) Mackinder, H.J. "The geographical pivot of history". The Geographical Journal, 1904, 23, pp. 421-37. Available online as Mackinder, H.J. "The Geographical Pivot of History", in Democratic Ideals and Reality, Washington, DC: National Defense University Press, 1996, pp. 175-194.
- (٦) كلاوس دودز وديفيد أتكسون: الجغرافية السياسية في مئة عام: التطور الجيوپوليتيكي العالمي، مرجع سبق ذكره، ص ٨٢.
- (٧) د.حمدي عبيد: قراءة في استراتيجيات نشر التشيع والدور الوظيفي لإيران في الاستراتيجية الأمريكية، دراسة، مركز التفكير الاستراتيجي الإلكتروني، ٢٠١٥/١١/١٦، متاح على الرابط <http://cutt.us/9noLh>
- (٨) د.خليل حسين: الجغرافيا السياسية: دراسة الأقاليم البرية والبحرية والدول وأثر النظام العالمي في متغيراتها، بيروت، دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر، ط ١، ٢٠٠٨، ص ١٢٥.
- (٩) المرجع السابق، ص ١٣٢.
- (١٠) دياكو حسيني، موقع فردا، ژئوپلتيك-شيعه-واقعي-خاورميانه، ٢٣ أذر ١٣٩٣، <http://cutt.us/mZeFz>
- (١١) المرجع السابق.
- (١٢) برزين ضرغامي، سيد محمد جواد شوشتر، سلمان انصاريزاده، ژئوپلتيك شيعه يا هلال شيعه (مبانى، اهداف، ورويكردها)، پژوهشهاي جغرافياي انساني، دورة ٤٦، شماره ١، بهار ١٣٩٣، ص ٢٠٤ و ٢٠٥، متاح على الرابط <http://cutt.us/NYOgo>
- (١٣) المرجع السابق، ص ١٩٩-٢٠٠.
- (١٤) المرجع السابق، ص ٢٠٧.
- (١٥) المرجع السابق، ص ٢١٠.
- (١٦) المرجع السابق، ص ٢١٢.
- (١٧) د.وليد سليم عبد الحي: بنية القوة الإيرانية وآفاقها، مقال، مركز الجريدة للدراسات، ملفات، ٢٠١٣/٤/٦، متاح على الرابط <http://cutt.us/OJ89T>
- (18) Bhimasen Hantal.Mackinder's Heartland Theory - Explained, your article library. <http://cutt.us/3ydQO>
- (١٩) د.خيون العكلي: تدهور نوعية مياه شط العرب: المشكلة والحل، ٨ سبتمبر ٢٠١٥، موقع الصباح الجديد، متاح على الرابط <http://cutt.us/yRMAs>
- (٢٠) د.ناصر العمرة و د.محمد العبد و أحمد الصويان: خريطة الشيعة في العالم: دراسة عقديّة تاريخية ديموجرافية استراتيجية، القاهرة، مركز الرسالة للدراسات والبحوث الإنسانية، ط ٣، ٢٠١٢، ص ١٤٤.
- (٢١) د.عاطف معتمد عبد الحميد: الشيعة في المشرق الإسلامي: تئوير المذهب وتفكيك الخريطة، ٢٠٠٨، القاهرة، نهضة مصر للطباعة والنشر، ط ١، ص ١٠٨.
- (٢٢) أحمد الكاتب: القيد الأمريكي: احتمالات بروز قيادة إقليمية في الشرق الأوسط، القاهرة، مجلة السياسة

- الدولية، مُلحَق تحوُّلات استراتيجية، متاح على الرابط <http://cutt.us/RjTI>
- (٢٣) د.أحمد يوسف أحمد: العرب والتحدِّي الإيراني، الاتحاد الاماراتية، ١٠ فبراير ٢٠٠٩.
- (٢٤) فادي عيد: البدر الشيعي بالإقليم، بوابة إفريقيا الإخبارية، ٢٠١٥/١/٢١، مركز التيار الحر للدراسات السياسية والاستراتيجية، متاح على الرابط <http://cutt.us/BYqO>
- (٢٥) د.ناصر العمرة ود.محمد العبدة وأحمد الصويان: خريطة الشيعية في العالم، مرجع سبق ذكره، ص١٤٦-١٦٦.
- (٢٦) د.حمدي عبيد: قراءة في استراتيجية نشر التشيُّع والدور الوظيفي لإيران في الاستراتيجية الأمريكية، مرجع سبق ذكره.
- (٢٧) المرجع السابق.
- (٢٨) د.حمدي عبيد: قراءة في استراتيجية نشر التشيُّع والدور الوظيفي لإيران في الاستراتيجية الأمريكية، مرجع سبق ذكره.
- (٢٩) د.صباح الموسوس ود.محمد السعيد إدريس (مشاركين) ود.عبد الله فهد النفيسي وأ.عبد الله الطنطوي (محرران): المشروع الإيراني في المنطقة العربيَّة والإسلامية، ٢٠١٥، القاهرة، دار البشير للتوزيع والنشر، ط١، ص١٠٢.
- (٣٠) بوزيدي يحيى: هل تَخَلَّت إيران عن مبدأ تصدير الثورة؟، مجلة الراصد الإلكترونية، العدد ٩٦، ٢٠١١/٥/٤، متاح على الرابط <http://cutt.us/hpY3K>
- (٣١) الملامح العامة للسياسة الخارجية الإيرانية، مجلة الراصد الإلكترونية، العدد ٢، ٢٠٠٦/٩/١١، متاح على الرابط <http://cutt.us/476d>
- (٣٢) أحد ثلاثة أشقاء من عائلة لاريجاني، ويرأس لجنة حقوق الإنسان في السلطة القضائية التي يديرها أخوه آية الله صادق لاريجاني، وأخوه الآخر هو علي لاريجاني رئيس البرلمان الإيراني الذي سبق أن ترأس الملف النووي في المحافل الدولية، وأسرلة لاريجاني يتمتعون بنفوذ واسع داخل أروقة الحكم الإيراني، ويشغلون مناصب حكومية رفيعة ولديهم علاقات وطيدة بأسر إيرانية أخرى متنفذة في دوائر الحكم.
- (٣٣) محمد جواد لاريجاني: مقولات في الاستراتيجية الوطنية، طهران: مركز العصر للدراسات الاستراتيجية والمستقبلية، ٢٠١٣، ط١، ص٤٦.
- (٣٤) سلسلة تقارير التوغُّل الإيراني في الدول العربيَّة: التوغُّل الإيراني والصراعات اللامتناهية في العراق، مركز الخليج العربي للدراسات الإيرانية، تاريخ النشر: ٢٠١٦/٦/٢٢. متاح على الرابط <http://cutt.us/7fr1D>
- (٣٥) د.محمد بن صقر السلمي: استراتيجية إيران تجاه الثورات العربيَّة: تكتيك جديد يستثني سوريا واليمن، العربيَّة، ٢٠١٥/٤/١٢، متاح على الرابط <http://cutt.us/7m0q9>، و: أثر ثورات الربيع العربي على المشروع الإيراني
- ٣/٣، ملفَّات إيرانية، مركز المزمأة للدراسات والبحوث: متاح على الرابط <http://cutt.us/teiYy>
- (٣٦) محمد عباس ناجي: الانكماش: مستقبل الدور الإقليمي الإيراني بعد الثورات العربيَّة، السياسية الدولية، متاح على الرابط <http://cutt.us/vPVba>
- (٣٧) صيرة الداود: التنويع في تصدير الثورة، صحيفة الحياة، لندن، ٢٠١٠/١٠/١٨م، نقلاً عن شحاتة محمد ناصر: الجغرافيا وأثرها على علاقات إيران العربيَّة، الفصل السادس من الجمهورية الإسلامية، دراسة مسحية، معهد البحوث العربيَّة - جامعة الدول العربيَّة، القاهرة، ٢٠١٤/١٤٣٦.
- (٣٨) رؤية الإمام الخامنئي نحو الحرب الناعمة، مركز قيم للدراسات، جمعية المعارف الإسلامية الثقافية، ٢٠١١،

- متاح على الرابط <http://cutt.us/3irrp> (٣٩) د.حمدي عبيد: قراءة في استراتيجية نشر التشيع والدور الوظيفي لإيران في الاستراتيجية الأمريكية، مرجع سبق ذكره.
- (٤٠) د.محمد سعيد عبد المؤمن: الجمهورية الثالثة في إيران، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠١٢، ط١، ص١٨.
- (٤١) محمد أبو رمان: التشيع في الأردن ظاهرة يغذيها حزب الله، صحيفة الغد الأردنية، ٢٠٠٦/١٠/٤م، نقلًا عن البعث الشيعي في سوريا، ص٥٨-٥٩.
- (٤٢) طلعت رميح: عسكرة التشيع، الرصد الإلكتروني، العدد ٥١، ٢٠١٦/١٠/٢٠، متاح على الرابط <http://cutt.us/jgbkY>
- (٤٣) سلسلة تقارير التوغّل الإيراني في الدول العربيّة: التوغّل الإيراني والصراعات اللا متناهية في العراق وسوريا واليمن، متاح على الرابط <http://cutt.us/7fr1D>
- (٤٤) أدلى بها في أثناء المراسم التي انعقدت في يناير ٢٠١٦ لتأبين القيادي بالحرس الثور الإيراني حميد رضا أسد الله الذي قُتل في حلب بسوريا نهاية ٢٠١٥، ٢٠٠ ألف مقاتل إيراني ينتشرون في ٥ دول، متاح على الرابط <http://cutt.us/OYJX9>
- (٤٥) الجنرال الإيراني الذي أنقذ الأسد وأسس "حزب الله السوري" ... قُتل، جريدة النهار اللبنانية، متاح على الرابط <http://cutt.us/YZVWA>
- (٤٦) متابعة خسائر المحتل الإيراني في سورية، مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والاستراتيجية - لندن، ٢٠١٦/٥/١٢، متاح على الرابط <http://cutt.us/O821>
- (٤٧) كشف عن تسليح طهران للقوات العراقية.. بروفيسور بجامعة نيويورك يكتب عن إيران صانعة معركة الفلوجة، هافينغتون بوست عربي، رويترز، ٢٠١٦/٦/٢، متاح على الرابط <http://cutt.us/vOthv>
- (٤٨) خامنئي يدافع عن التدخّل العسكري الإيراني في سوريا، ٥ فبراير ٢٠١٦، العربيّة، متاح على الرابط <http://cutt.us/eq2hu>
- (٤٩) وفقًا للقاء صحفي أجراه موقع مشرق نيوز الإيراني مع العميد محمد علي فلي، أحد قيادات الحرس الثوري الإيراني في سوريا، في ٢٠١٦/٨/١٢ أعلن فلي عن تشكيل قوات عسكرية شيعية عابرة للحدود، تحت عنوان "الجيش الشيعي الحر"، بقيادة الجنرال قاسم سليمان.
- (٥٠) برلمان العراق يُقرّ قانون الحشد الشعبي بغياب السنّة، الجزيرة نت، ٢٠١٦/١١/١٦، متاح على الرابط <http://cutt.us/ulUaL>
- (٥١) أحمد عدلي: مؤسسة الطائفية: تداعيات إدماج الحشد في الجيش العراقي، مركز دراسات المستقبل، ٢٠١٦/١١/٢٩، متاح على الرابط <http://cutt.us/ms6WC>